المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة والنحو والصرف

شرح الجزولية للأبذي

(ت ٦٨٠ هـ)

السفر الثاني من باب " حروف الخفض " حتى نهاية باب " حبذا "

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب

سعيد بن مشبب بن حسن آل عطاف الأسمري

الرقم الجامعي (١- ٨٤٢٧ - ٤١٩)

إشراف الدكتور

سعد بن حمدان الغامدي

١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : سعيد بن مُشَبِّب حسن الأسمري الرّقم الجامعيّ : (٤١٩/٨٤٢٧/١)

كلّيّة : اللغة العربيّة   قسم : الدّراسات العليا العربيّة   فرع : اللغة

الأُطروحةُ مقدّمةٌ لنيلِ درجة : الماجستير في تخصُّص :

عنوانُ الأُطروحةِ : شرح الجزولية للأبّذي ت ٦٨٠ هـ ، السفر الثاني من باب حروف الخفض حتى نهاية باب "حبّذا"

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ١٢/٣/١٤٣٤ هـ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

واللهُ الموفّق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف :	المناقش الأوّل :	المناقش الثّاني :
د/ سعد حمدان الغامدي	أ.د أحمد محمد عبد الدايم	أ.د/ عبد الكريم علي عوفي
التوقيع	التوقيع	التّوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التّوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : السفر الثاني من شرح الجزولية للأُبَّذي (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ) من باب « حروف الخفض » حتى نهاية باب « حبّذا » دراسة وتحقيق .

اسم الباحث : سعيد بن مشبب بن حسن آل عَصَّام الأسمري .

الدرجة : الماجستير .

خطة الموضوع : المقدمة .

يتلوها الرسالة وقسمت على قسمين :

- القسم الأول : الدراسة : وتقع في فصلين :

الفصل الأول : وفيه مبحثان : الأول : تعريف موجز بالمؤلّف .

الثاني : أبواب الجزء المحقق .

منهج المؤلف في شرحه .

مصادره ، وشواهده .

الفصل الثاني : وفيه مبحثان : الأول : مسائل الخلاف بين النحويين .

الثاني : آراء الأبذي التي تَبَنَّاها وترجيحاته واختياراته .

- القسم الثاني : التحقيق :

وفيه : وصف مصورة المخطوط ، ومنهج التحقيق ، وعرض نماذج مصورة من المخطوط ، والنص المحقق .

ثم الفهارس الفنية .

هدف الرسالة : خدمة التراث وإحياؤه ، وإبراز عَلَمٍ من أعلام نحاة الأندلس ، والتمرس على أساليب السابقين وخطوطهم .

موضوع الرسالة : في النحو والصرف ، والأبواب التي ضَمّها البحث هي :

باب حروف الخفض ، والإضافة ، والقسم ، وما لم يسم فاعله ، وأسماء الفاعلين والمفعولين ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، والتعجب ، و« ما » العاملة عمل « ليس » ، ونعم وبئس ، وحَبَّذا .

أهم النتائج : ١ - نقل نصوص من كتب مفقودة لم تصلنا حتى الآن .

٢ - نسبة شاهدين شعريين لم ينسبا من قبل .

٣ - إثراء مادة الخلاف النحوي من حيث الحجج والأدلة والبراهين .

هذا والحمد لله أولاً وآخراً .

الإهداء

إلى والِديَّ اللَّذَين ربَّيَاني صغيرا .

وإلى أخَوَيَّ اللَّذَين شَجَّعاني كثيرا .

وإلى أخواتي اللائي أعتز بهن .

وإلى التي شَجَّعتني فأكثرت ، وقَدَّرتني فأجزلت ، وخدمتني فأحسنت إلى أم عبد الرحمن ويزيد .

وإلى جميع عائلتي وأصدقائي ومن له فضل عَلَيَّ .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبيــاء وسـيد المرسـلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين .

وبعد :

فقد مَنَّ الله عَلَيَّ أنْ جعلني من أولئك النفـر الذيـن يشـاركون في خدمـة لغـة القرآن الكريم عن طريق التحقيق العلمي ، وإحياء تراث السابقين ، وقد شــاء الله أن يكون موضوع بحثي " السفر الثاني من شـرح الجزوليـة للأُبَّـذي المتوفـى سـنة ٦٨٠ هـ " من باب « حروف الخفض » حتى باب « حبذا » دراسة وتحقيقاً . لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف .

ولاختيار هذا الموضوع أسباب منها :

١ – أن هذا الشرح لم يصلنا منه إلا نسـخة وحيـدة – فيمـا أعلـم – وهـذا الأمر يعزز الإقدام على اختياره ؛ لئلا تعـدو عـوادي الأيـام فتلحـق هـذه النسـخة سائر أخواتها .

٢ – لم يصلنا من مؤلفات الأُبَّذي إلاَّ هـذا الشـرح ، والـذي يُعَـدّ موسـوعة نحوية .

٣ – أن هـذا الشـرح مـن أكـبر شـروح الجزوليـة – إن لم يكـن أكبرهــا – وأغزرها استشهاداً مقارنة بما اطلعت عليه .

٤ – حمد الأساتذة لهذا الموضوع خاصة أنّ السفر الأول قد قام على خدمتــه الدكتور / سعد الغامدي .

وقد سار البحث على النحو الآتي :

المقدمة .

القسم الأول : الدراسة .

وتقع في فصلين :

الفصل الأول : ويضم مبحثين : الأول : تعريف موجز بالمؤلِّف .

الثـاني : الحديـث عـن الكتـاب مـن حيـث أبوابـه ، ومنـهج المؤلــف فيــه ، ومصادره وشواهده .

الفصل الثاني : وتحته مبحثان : الأول : مسائل الخلاف بين النحويين .

الثاني : آراء الأُبَّذي التي تبنّاها ، وترجيحاته ، واختياراته .

القسم الثاني : التحقيق .

وفيه وصف مصورة المخطوط ، ومنهج التحقيق ، وعرض نماذج مصورة من المخطوط ، ثم النص المحقق .

وقد تلا ذلك الفهارس الفنية وهي :

فهرس الآيات ، وفهرس الأحاديث والآثار ، وفهرس أقوال العرب والنمـاذج النحوية واللغوية ، وفهرس القوافي ، وفهرس أنصاف الأبيات وأجزائها ، وفـهرس الأعلام ، وفهرس الكتب الواردة في المتن ، وفـهرس الأمـاكن ، وفـهرس المصـادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

وليس طريق العلم طريقاً مفروشاً بالورود كله، فقد واجهتني صعوبات منها: حداثة عهدي بالتحقيق الأمر الذي أرهقني كثيراً ولـولا فضـل الله عَلَـيَّ بتسـخيره مشرفاً متميزاً مثل الدكتور / سعد الغامدي ، لما ظهر البحث على هذه الهيئة .

قيام النص على نسخة وحيدة مما يوجب على الباحث التَّقصي والحيطة أمام كل كلمة ، بل إزاء كل حركة أو سكون .

إيراد الأُبَّذي لنقولات طويلة لأقوال علماء لم يصل من آثارهم شيءٌ مما يجعل المرء يشعر بالحيرة في تمييز انتهاء النقل من استمراريته .

ومن الواجب عَلَيَّ أن أذكر أشخاصاً فأشكرهم ، لِما أسدوه لي من توجيهٍ ، ونصحٍ ، وسَدَاد ثغراتٍ من ثغرات بحثي وهم :

الدكتور : سعد الغامدي ، المشرف على البحث ، والناصح الأمين .

الدكتور : محمد العُمَري ، وعلى يده اختير الموضوع وبُدِء به ، وقد حال تفرغه العلمي دون مواصلته الإشراف عَلَيّ .

الدكتور : عيّاد الثبيتي ، سابر أغوار النحو الأندلسي ، حيث تفضَّل عَلَيّ بإهدائي كتابه « الإفصاح » لابن الطراوة ، وتكرم بإجابة بعض استفساراتي . والأستاذ : عامر العوفي ، فقد أمَدَّني بما شق عَلَيَّ الاطلاع عليه من مصادر ومراجع .

والشكر موصول لجميع القائمين على أمر قسم الدراسات العليا العربية وعلى رأسهم الدكتور : سليمان العايد .

وختاماً لا مناص من وجود الخلل في هذا العمل ؛ لأنه دليل على بشريّة صاحبه ، وحسبي أنني بذلت وسعي واجتهدت ، فإن أصبت فبها ونعمت ، وإن أخطأت فلا عدمت أجر الاجتهاد .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد .

الباحث

القسم الأول
الدراسة

الفصل الأول
الأُبَّذي وشرحه

المبحث الأول : تعريف موجز بالمؤلِّف :

اسمه[1] :

أبو الحسن ، علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، الخُشَنِيُّ الأُبَّـذِي الإشبيلي .

مولده :

ولد بأُبَّذَة سنة ثلاث عشرة وستمائة[2] ، وأُبَّذَة : بهمزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة ، وذال معجمة ، مدينة أندلسية من كورة جَيَّان تُعرف بأُبَّذَة العرب ، اختطها عبد الرحمن الأوسط ، وتَمَّمها ابنه محمد[3] .

شيوخه :

اكتفت كتب التراجم بذكر شيخين فقط وهما :

١ - أبو علي الشلوبين (٥٦٢ هـ - ٦٤٥ هـ) :

وقد لازم الأبذي شيخه أبا علي سنين عديدة آخذاً عنه علوم العربية والآداب[4] حتى غدا إماماً في النحو واللغة والأشعار[5] .

ويظهر تأثر الأبذي بشيخه الشلوبين واضحاً من خلال شرحه للجزولية فهو

---

(١) ينظر : الذيل والتكملة للمراكشي ٥ / ١ / ٢٤٩ ، ٣٩١ ، وإشارة التعيين ٢٣٣ ، والبلغة ١٥٩ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٩٩ .

(٢) ينظر : الذيل والتكملة ٥ / ١ / ٢٤٩ ، ٣٩١ .

(٣) ينظر : معجم البلدان ١ / ٦٤ (أبدة) .

(٤) البلغة ١٥٩ .

(٥) إشارة التعيين ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

يُورد له نقولات متعددة من كتبه كالتوطئة والشرح الكبـير للجزوليـة إمـا مُتَمِّمـاً للفظ الجزولي ، وإمَّا مُصَوِّباً له .

٢ - أبو الحسن الدَّبَّاج (٥٦٦ هـ - ٦٤٦ هـ) :

وقد صرح الأبذي بمشيخة الدَّبَّاج له في موضعين من السفر الثاني (ل ٥٣ ، ١٨٥) .

وربما كان يرد عليه بعض آرائه كما فعل في مسـألة أصـل الإضافـة في قولهـم « مررت برجل حسن الوجه »[١] .

تلاميذه :

لم تذكر المصادر إلا نفراً قليل من تلاميذه ، على الرغم من إقرائـه بإشـبيلية ، ومالقة ، وغرناطة[٢] ، ومن أشهرهم[٣] :

ابن الزبير (٦٢٧ - ٧٠٨ هـ) صاحب كتاب : " صلة الصلة " .

وأبو حيان الأندلسي (٦٥٤ هـ - ٧٤٥ هـ) .

وفاته :

توفي - رحمه الله - بمدينة غرناطة في شهر رجب[٤] من سنة ثمـانين وسـتمائة بعد الهجرة ، عن عمرٍ يناهز سبعاً وستين سنة .

---

(١) ينظر : التحقيق ٣٠١ .

(٢) ينظر : إشارة التعيين ٢٣٤ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٩٩ .

(٣) ينظر : السفر الأول من هذا الشرح ١ / ٢٥ ، فقد عَدَّ الدكتور / سعد الغامدي ، تسعة منهم .

(٤) بغية الوعاة ٢ / ١٩٩ .

آثاره :

قال عبد الباقي اليماني[1] (٦٨٠ هـ - ٧٤٣ هـ) : « وأملى على كتاب سيبويه تقاييد ، وعلى الإيضاح ، والجمل ، ومشكل الأشعار الستة ، والجزولية » .

وكلها - على حد علمي - مفقودة إلا شرحه للجزولية موضوع البحث .

(١) إشارة التعيين ٢٣٤ .

المبحث الثاني :

* أبواب الجزء المحقق من السفر الثاني .

* منهج المؤلف في الشرح من خلال الجزء المحقق .

* مصادره .

* شواهده .

أبواب الجزء المحقق من السفر الثاني :

انتهى السفر الأول بباب : الفرق بين « إنَّ وأنَّ » ، وكـانت الأبـواب المسند إلي تحقيقها من السفر الثاني ما يلي :

١ - باب : حروف الخفض وغيرها مما يَخْفِضُ .

٢ - باب : القسم .

٣ - باب : ما لم يسم فاعله .

٤ - باب : أسماء الفاعلين والمفعولين ، وقد أنشأ الأبذي فصلين للكلام عن الأمثلة المعدولة عن اسم الفاعل (صيغ المبالغـة) ، تحدث في الأول عن ماهيتها وما يتعلق بذلك ، وفي الثاني عن كيفية إعمالها وما يتعلق بذلك .

٥ - باب : الصفة المشبَّهةِ باسم الفاعل .

٦ - باب : التعجب .

٧ - باب : « ما » النافية العاملة عمل « ليس » .

٨ - باب : « نعم وبئس » .

٩ - باب : « حبَّذا » .

منهج المؤلف في شرحه من خلال الجزء المحقق :

نهج الأبذي في شرحه للمقدمة الجزولية نهجاً ثابتاً وهو شرح متنها كله ؛ ودفعاً للملالة وخوفاً من السآمة فقد تنوّعت طرق عرضه ، وتعددت سبل تعليقه عليه على النحو التالي :

١ – يُقَدِّم بمُقَدِّمة تشمل الباب ، ثم يبدأ بعد ذلك بتفسير كلام الجزولي ، واختط ذلك في باب حروف الخفض ، فقال[1] : « فهذه مقدّمة ينتفع بها في الباب » ثم أورد كلام أبي موسى وأخذ يشرحه .

وكذلك في باب « حبذا » : فقد قال بعد مقدمة الباب[2] : « ولنرجع إلى لفظ أبي موسى ، وزيادةُ ما لم نذكره في هذا العقد إن أمكن ذلك » .

٢ – يَشْرَعُ في شرح ألفاظ الجزولي مباشرة ، وفي أثناء الشرح يعقد فصولاً ، وذلك في باب « القسم » : فقد عقد فصلين أحدهما : « في اجتماع الشرط والقسم »[3] . وثانيهما : « تضمن أفعال القلوب معنى القسم »[4] .

٣ – يُقَدِّمُ للباب بمقدمة تشمل فصولاً ومسائلَ من الباب مع شرح لفظ الجزولي في ذات الوقت كما فعل ذلك في باب « الصفة المشبَّهة » .

وقد يختم الباب – إضافة لما ذكر – إمَّا بمسائل لها تَعَلُّقٌ بالباب كما صنع في باب : « ما لم يُسَمَّ فاعله » .

وباب : « ما » العاملة عمل « ليس » فقد قال[5] : « وقد بقي مسألة من الباب

---

(١) ينظر : التحقيق ١٢ .

(٢) ينظر : التحقيق ٥١٢ .

(٣) ينظر : التحقيق ١٦٧ .

(٤) ينظر : التحقيق ١٧٩ .

(٥) ينظر : التحقيق ٤٤٥ .

وهي قوله : ما زيدٌ قائماً ولا عمروٌ ذاهباً » .

وإما بفصول منه كما في باب : « أسماء الفَاعِلين والمَفْعُولين » .

٤ - يُقَدِّمُ للباب بمقدمة تحوي أسئلة عن مسائل الباب والجواب عليها ، يلي ذلك شرح كلام الجزولي ، وقد فعل ذلك في باب : « نعم وبئس » إذْ أورد عشرة أسئلة مجيباً عليها ، وعَقَّب على ذلك بقوله[1] : « وقد كَمُل الغرض من الأسولة ولنعد إلى تفسير كلام أبي موسى ، فَنُحِيلُ فيه على ما تقدم في أجوبة الأسولة ، ونزيد ما لم نذكره هناك » .

٥ - يُقَدِّمُ بمقدمةٍ يزاوج فيها بين طريقة السؤال وجوابه ، وبين طريقة عقد الفصول المتعلقة بالباب ، ثم يعقب ذلك شرح لفظ الجزولي ، ويختم الباب أيضاً بفصولٍ تتعلق به ، وقد اتّبع هذه الطريقة في باب : « التعجب » .

مصادره :

يصعب على الباحث - وخاصَّةً المبتدئ مثلي - الإلمام بالمصادر التي اعتمد عليها علماؤنا السابقون في تشكيل مواد كتبهم إذا لم يعمد العَالِم نفسه إلى سرد مصادره ، أو الإشارة إلى صاحب الرأي الذي يورده ، أو القول الذي ينقله ، وسبب هذه الصعوبة يعود إلى عدة أمور منها :

أ - طريقتهم التي اتبعوها في تأليف كتبهم ، فهم يسوقون الأقوال والآراء دون نسبة ، وربما تجد أحدهم يقتبس من سابقه أو معاصره دون أن يشير لذلك ، وقد يأخذه الأمر فيسرد فصولاً وأبواباً لغيره ، ولا يُنتقد لذلك ولا يعاب عليه ، لأنها طريقة ارتضوها منهجاً .

ب - يوصف علماء السلف بالموسوعيين ، فتجد العالِم منهم يأخذ من كل

(١) ينظر : التحقيق ٤٨٨ .

علم بطرف ، بل قد يبرع في أغلبها ، مما يجعل تأليفه الذي يخرجه لغيره مزيجاً متنوعاً من العلوم ، فتجده يأخذ من كتب الفقه ، والتفسير ، واللغة ، والدواوين، والأشعار ، والكلام ، والفلسفة مما يجعلك تحتار أتصنفه مع الفقهاء أم مع المفسرين أم من اللغويين أم من رواة الشعر ، أم متكلماً أمْ ....

جـ - ويضاف إلى ذلك إذا تأخر زمن العالم منهم - كعلماء الأندلس مثلاً - فتلقاه وقد حشد في كتابه ما يسره الله له من ميراث أسلافه الزاخر بِشَتَّى العلوم ، حتى لَيُخَيَّلُ لقارئه أنه أمام مدارس عِدَّة ذات مناهج متباينة ، يجمعها وعاء واحد وهو دفتا ذلك الكتاب .

وكل ذلك يصدق على - الأُبَّذي - فهو من علماء الأندلس في القرن السابع وقد جاء عصره وقد استقر علم النحو على سوقه فأخذ يعب مما تركه الأسلاف عَبًّا ، مما جعل شرحه للجزولية ميداناً فسيحاً للآراء المتباينة ، والمذاهب المختلفة ، وهو في ذلك سائر على طريقتهم في النقل وإيراد الأقوال وبعض الأبواب من غيره مُصَرِّحاً ، بذلك في بعض الأحيان ، ومُغْضِياً في أحيانٍ أخَر .

ولعل مما يزيد من أهمية الكتاب أنه ينقل نصوصاً لعلماء لم تصلنا كتبهم لفقدها وهي بذلك تمثل مواردًا من موارد الأُبَّذي ظَنَّ الزمان علينا بها ، وما كان لأحدٍ أن يعرفها لو لم يصرح بها ، فقد أورد نصَّين لابن الطراوة(١) وليسا مما حواه الإفصاح .

وساق ثلاثة نصوص من تذكرة الفارسي(٢) ، ونصّاً للوقَّشِي(٣) ، ونصَّين لابن الباذش(٤) ونصّاً لشيخه أبي الحسن الدَّبَّاج(٥) .

---

(١) ينظر : التحقيق ٣٩ ، ١٢٧ .

(٢) ينظر : التحقيق ٦٤ ، ٢٥٥ ، ٤٧٣ .

(٣) ينظر : التحقيق ٦٥ .

(٤) ينظر : التحقيق ٢٧١ ، ٥٠٤ .

(٥) ينظر : التحقيق ٣٠١ .

ونقل نصوصاً مطولة[١] لابن طلحة بلا ذِكْرٍ للكتاب ، وهو في أحد المواضع متعينٌ من كتابه " بغية الآمِل " حيث نَصَّ عليه أبو حيان في الارتشاف[٢] .

ونقل نصًّاً عن ابن طاهر الخِدَب[٣] ، ونصين عن ابن كيسان[٤] .

وأورد رأياً للأخفش من كتابه الأوسط[٥] .

ولا تقف مصادره عند هذا الحد من كتب النحويين ، بل تجده يُصَرِّح بأخذه من كتب الفقه كنقله من المقدمات الممهدات لابن رشد في موضعين صَرَّحَ في أحدهما[٦] بالأخذ ، وسكت في الآخر[٧] .

وصَرَّح بأخذه من المسائل الفقهية للزجاجي حكاية رجوع الكسائي عن إجازته لعمل اسم الفاعل بمعنى المضي[٨] .

وبعد هذا فإنني سأقسم مصادره على قسمين :

أ – مصادر صرح بها أو بأصحابها . ب – مصادر لم يصرح بأسمائها ولا بأسماء أصحابها .

(١) ينظر : التحقيق مثلاً : ٢٢٦ ، ٣٢٣ ، ٤٤٨ ، وللاستقصاء ينظر فهرس الأعلام .

(٢) ينظر : التحقيق ٢٧٣ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨١ .

(٣) ينظر : التحقيق ٢٣٧ .

(٤) ينظر : التحقيق ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

(٥) ينظر : التحقيق ٦٩ .

(٦) ينظر : التحقيق ٥٢ .

(٧) ينظر : التحقيق ٨٦ .

(٨) ينظر : التحقيق ٢٢٩ .

أ - المصادر التي صرح بها أو بأصحابها :

١ - كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) :

وقد تردد ذكر سيبويه في هذا الجزء المحقق أكثر من عشر ومائة مرة ، صُرِّح فيها باسم الكتاب خمس مرات[١] .

وليس هذا بمستغربٍ على كتاب سيبويه فهو قرآن النحاة الذي لا يَسْتَغْني عنه نحوي مهما بلغت درجته ، والأبذي من أشدهم تمسكاً بكتاب سيبويه فقد أفاد منه فوائد شتى :

- منها : نقله لآراء سيبويه نصّاً[٢] ، أو بالمعنى[٣] .

- ومنها : شرحه لكلام سيبويه[٤] . وتوجيهه ، وتوضيح غوامضه ، واطلاعه على نسخة الزجاج العتيقة[٥] .

- ومنها : احتجاجه بشاهد من شواهده[٦] .

- ومنها : إنّه لم يقصر الاستفادة فيه على نقل آراء سيبويه بل تعداه إلى نقل آراء شيخه الخليل بن أحمد ؛ لأن الكتاب أهم مظان آراء الخليل[٧] . وكذلك يونس وعيسى بن عمر[٨] .

---

(١) ينظر : التحقيق ٢١٠ ، ٢٥٨ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٤ .

(٢) ينظر : التحقيق مثلاً : ١٨ ، ٤١ ، ٥٨ .

(٣) ينظر : التحقيق مثلاً : ١٣٤ ، ٢٣٦ .

(٤) ينظر : التحقيق ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٤٣٤ ، ٤٤٦ .

(٥) ينظر : التحقيق ٣٦٣ ، وإلى هذه النسخة أشار ابن خروف في شرحه للجمل ٢ / ٥٧٥ .

(٦) ينظر مثلاً الشواهد : ١١ ، ٤٥ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ١٦٩ .

(٧) ينظر : التحقيق ٦٧ ، ١٥٥ ، ١٧١ ، ٥١٥ .

(٨) ينظر : التحقيق ١٥١ ، ٢٣٥ .

- ومنها : إيراده حكايتين لسيبويه لم أجدهما في كتابه المطبوع[١] .

٢ - معاني القرآن للفَرَّاء (ت ٢٠٧ هـ) :

وقد تَرَدَّدَ ذكر الفرَّاء في هذا الجزء المحقق خمس عشرة مَرَّة ، صَرَّح فيها باسم كتابه " معاني القرآن " مرة واحدة[٢] .

وقد كان الأبذي يسوق آراء الفراء في الطرف المقابل لسيبويه وكان يردها ويعلل ذلك ، كما فعل في اختلافهما في « حاشا » فبَيَّنَ رأي الفراء وفَسَّدَه لسببين[٣] .

وكان يورد شيئاً من شواهد الفَرَّاء في معانيه ويُطَعِّم بها شرحه[٤] ، ويَنصُّ على ذلك .

٣ - كتب أبي الحسن الأخْفَش (ت ٢١٥ هـ) :

تَرَدَّدَ ذكر الأخفش في التحقيق ستّاً وثلاثين مرة . صَرَّح فيها باسم كتابه " الأوسط " مرة واحدة[٥] .

وكانت إفادته منه من خلال نقل آرائه[٦] ، وحكاياته عن العرب[٧] ، وأقواله[٨] .

---

(١) ينظر : التحقيق ١٦٧ ، ٣٨٦ .

(٢) ينظر : التحقيق ١٦٨ .

(٣) ينظر : التحقيق ١٦ .

(٤) ينظر : التحقيق ٧ ، ١٦٨ .

(٥) ينظر : التحقيق ٦٩ .

(٦) ينظر : التحقيق ٥ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٤٤ .

(٧) ينظر : التحقيق ٥ ، ٥٨ ، ٩٢ .

(٨) ينظر : التحقيق ١٠٦ ، ١٤١ ، ١٧١ .

وقد وجدت بعض أقواله في كتابه " معاني القرآن " ويغلب على الظن أنه لا ينقل عن كتبه مباشرة .

٤ – كتب أبي العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) :

ورد اسم المبرد في النص المحقق اثنتين وثلاثين مرة ، ولم يصرح في أي مَرَّةٍ منها باسم كتاب له . وعند توثيق أقواله وآرائه وُجِدَتْ في كتابيه " المقتضب والكامل " ، وقد كان أخذه عنه على النحو التالي :

أ – إيراد آرائه وهي في كتبه[١] .

ب – إيراد آراء له لم أقف عليها في كتبه التي رأيت ، مثل قوله[٢] : « وقد قال قوم ومنهم المبرد : إن الغاية إذا كانت من جنس الغاية دخلت فيه ، وإذا لم تكن من جنسه لم تدخل فيه » . وهذا الرأي منسوبٌ له في المقدمات الممهدات لابن رشد[٣] ، والشارح ينقل عنه .

جـ – نسبة أقوال له والصحيح أنها لغيره ، وسبب وهمه نقله عن غيره ، فقد أورد قولاً لابن السراج ونسبه للمبرد[٤] خطأً .

د – أورد قولاً للمبرد ونسبه خطأً للفارسي ، نقلاً عن القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح[٥] وأورد له رأياً وفي المقتضب ما يخالفه[٦] .

(١) ينظر : التحقيق مثلاً : ١٥ ، ١٧ ، ٩٣ .
(٢) ينظر : التحقيق ٥٢ ، ومثال آخر : ٣٤٥ ، ٣٧١ .
(٣) ١ / ٧٧ .
(٤) ينظر : التحقيق ٥٩ ، ومثال آخر ٣١٨ ، ومثال آخر ٤٩٣ .
(٥) ينظر : التحقيق ٤٩٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٣٢ .
(٦) ينظر : التحقيق ٢٣٣ ، والمقتضب ٤ / ١٥٠ .

٥ – النوادر والتعليقات لأبي علي الهَجَري (ت ٣٠٠ هـ) :

وقد ذكره في النص المحقق مرة واحدة ، ونَصَّ علـى كتابـه[١] ، وقـد اسـتفاد منه في إيراد الشاهد رقم ٢٧٤ .

٦ – معاني القرآن المنسوب للزَّجَّاج وهو للباقولي :

ورد ذكر الزجاج في هذا الجزء المحقق ست مرات ، لم يصـرح فيـها بـالأخذ عن كتابه هذا ، وحين توثيق أقواله وجد بعضها فيه[٢] .

وقد أفاد منه في إيراد أقواله والاطلاع على نسخته العتيقة لكتاب سيبويه[٣] .

٧ – الأصول لابن السَّرَّاج (ت ٣١٦ هـ) :

وقد تردد ذكره تسع عشرة مرة . بدون تصريح باسم كتابه .

وقد أفاد منه في إيراد أقواله وآرائه في المسائل النحوية[٤] .

٨ – كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) :

وقد تردد ذكر الزجاجي عشر مرات ، ولم يُصَرِّح فيـها باسـم كتـابٍ لـه إلاَّ مرة واحدة فذكر كتابه " المسائل الفقهية "[٥] . أما بقية المواضع فهي مستقاةٌ مـن كتابه " الجمل "[٦] .

٩ – شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) :

وقد صرح باسم السيرافي – هنا – إحدى وعشـرين مـرة ، لم يُصَـرِّح في أيٍّ منها باسم الشرح ، اكتفاءً باسم صاحبه عنه .

---

(١) ينظر : التحقيق ٤٧٢ .

(٢) ينظر : التحقيق ٢١ ، ٤٣٥ .

(٣) ينظر : التحقيق ٣٦٣ .

(٤) ينظر : التحقيق مثلاً : ٤٢ ، ٦٢ ، ١٩٩ ، ٢٢٩ ، ٣٧٧ ، ٤٧٤ .

(٥) ينظر : التحقيق ٢٢٩ .

(٦) ينظر : التحقيق مثلاً : ١٣٤ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٣٣٩ ، ٣٨٥ .

وكان ينقل آراءه وأقواله عن هذا الشرح ، ويصرح بذلك النقل إلاَّ في موضعين ظهرا لي . ولعل سبب عدم تصريحه أنه ينقل عن ابن يعيش في الموضع الأول(١) ، وعن ابن الأنباري في الموضع الثاني(٢) .

١٠ - كتب أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) :

يأتي ذكر الفارسي - هنا - في المرتبة الثانية بعد سيبويه فقد ذُكِرَ أربعين مرة ونَصَّ على الأخذ من بعض كتبه ، فأورد له نصوصاً من : التذكرة(٣) ، والمسائل الشيرازيات(٤) ، والتعاليق(٥) ، والإيضاح(٦) ، وهذا الأخير أكثَرَ عنه النقل ، وليس ذلك بغريب فالإيضاح من الكتب التي اعتنى بها وأملى عليها تقاييد(٧) .

وقد أورد قولاً له من كتابه " الشعر "(٨) .

١١ - شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرُّمَّاني (ت ٣٨٤ هـ) :

وقد نَصَّ على صاحبه في موضعين ، أحدهما(٩) : حين ذكر أن الرماني مع الفارسي في القول بعمل اسم الفاعل ماضياً .

والآخر : حين الحديث على بيت الشَّمَّاخ وما دار حوله من خلاف(١٠) .

(١) ينظر : التحقيق ٢٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٥ ، ٨ / ٤٨ .

(٢) ينظر : التحقيق ٣٦١ ، والإنصاف ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) ينظر : التحقيق ٦٤ ، ٢٥٥ ، ٣٧٣ .

(٤) ينظر : التحقيق ١٥٩ .

(٥) ينظر : التحقيق ٢١٠ :

(٦) ينظر : التحقيق ٢٩٥ ، ٤٩٦ .

(٧) إشارة التعيين ٢٣٤ .

(٨) ينظر : التحقيق ٦٥ .

(٩) ينظر : التحقيق ٢٣٣ .

(١٠) ينظر : التحقيق ٣٣٩ .

١٢ – كتب أبي الفتح عثمان بن جِنّي (ت ٣٩٢ هـ) :

ورد ذكر ابن جني سبع مـراتٍ ، ولم يُصَرِّح في إحداها باسم كتابٍ له ، وحين العودة إلى كتبه ترجَّح لدي أنه أخذ من الخصائص(١) ، وسر صناعة الإعراب(٢) ، والمحتسب(٣) .

وقد أورد له تخريجاً لأحد الأبيات(٤) ، ولم أعثر عليه – فيما عندي له من كتب – ورأيته منسوباً لابن بابشاذ في تخليص الشواهد لابن هشام(٥) ، والجنى الداني(٦) ، وهو في شرح الجمل لابن بابشاذ(٧) .

١٣ – " شرح الجمل " و" المقدمة المحسبة " لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ):

وقد تردد ذكره في المتن سبع مراتٍ ، دون ذكر لاسم المصدر ، وقد تبيَّن أن الأبذي يورد نصوصاً لابن بابشاذ من شرحه للجمل كما في الصفحة (١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٧ ، ٣٦٨) ونقل عنه حكاية الكسائي عن العرب : « هذا مارٌّ بزيدٍ أمس » من المقدمة المحسبة .

وكعادة الأبذي في اقتباسه كلام غيره دون إشارة ، حتى يظن القارئ أنَّه من كلامه ، فقد نقل عن شرح الجمل لابن بابشاذ كما في آخر ورقة من التحقيق .

---

(١) ينظر : التحقيق ٣٠٢ ، ٣٦٥ ، ٤٩٧ .

(٢) ينظر : التحقيق ٥١١ .

(٣) ينظر : التحقيق ٢٥٨ .

(٤) ينظر : التحقيق ٤٠٩ عند الحديث عن الشاهد ذي الرقم ٢٢٨ .

(٥) ٢٨٥ .

(٦) ٣٢٦ .

(٧) ل (٨٤ / ب) .

١٤ – شرح الأشعار الستة ، لأبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي (ت ٤٩٤ هـ) :

لم ينص الأبذي عليه ، وقد تكرر اسم صاحبه ثلاث مرات ، حيث أفاد منه في توضيح غوامض الأبيات الشعرية[١]، وفي ذكر معاني حرف الجر " الباء "[٢].

١٥ – كتب ابن السِّيدِ البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) :

وقد ذكر ابن السيد صراحة مرتين ، بدون نصٍّ على أيٍّ من كتبه ، ففي إحداهما : قال الأُبَّذي[٣] : « وأنشد أبو محمد بن السيد ... » وإنشاده هذا مذكور في كتابيه " إصلاح الخلل ، والحلل " وفي الأخرى[٤] : قال : « وقَدَّر ابن السِّيد مبتدأ مُضمراً قبل « نعم وبئس » فيكون عنده التقدير : زيد هو نعم الرجل » .

و لم يكتفِ الأبذي بذلك بل نقل عنه دون أن يشير إلى ذلك في موضعين[٥] وهما في كتابيه " الاقتضاب والحلل " .

١٦ – كتاب " الإفصاح " لابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) :

تردّد اسم ابن الطراوة في هذا الشرح تسع مراتٍ ، حيث نقل عنه آراء ونصوصاً دون أنْ يُصَرِّح بمصدره فيها ، وقد تعين أخذه من " الإفصاح " في أربعة مواضع[٦] .

---

(١) ينظر : التحقيق ٧٦ .

(٢) ينظر : التحقيق ٨٦ ، ٤٣٧ .

(٣) ينظر : التحقيق ٢٨٧ .

(٤) ينظر : التحقيق ٥٠٤ .

(٥) ينظر : التحقيق ١٠٥ ، ١٧٨ .

(٦) ينظر : التحقيق ١٤٨ ، ٢٤١ ، ٢٩٥ ، ٣٠٩ .

١٧ – كتاب " التبصرة والتذكرة " لابن إسحاق الصيمري (ت٥٤١هـ):

تكرر اسم الصيمري في النص المحقق خمس مرات[١] دون تصريح بكتابه ، كان الأُبَّذي فيها ينقل أقوال الصيمري من " التبصرة والتذكرة " .

١٨ – " الإنصاف في مسائل الخلاف " لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) :

تردد اسم أبي البركات في النص المحقق ثلاث مرات فقط ، ونَصَّ على كتابه هذا مرتين[٢] . والحق أن الأبذي قد أفاد منه كثيراً في إثراء مادة الخلاف بين البصريين والكوفيين من حيث الحجج والأدلة والردود ، حتى أنه كان يأتي على المسألة برمتها فينقلها وينص على ذلك كما فعل في المسألة السابعة والتسعين من الإنصاف[٣] .

وفي بقية المسائل التي نقلها بكاملها لم يكلف نفسه عناء الإشارة لذلك[٤] .

١٩ – " الروض الأُنُف " و" نَتَائِج الفِكْر " لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١ هـ) :

ولم يُصَرِّح بهما ، وإنما صرح بصاحبهما في أربعة مواضع . أحدها[٥] ذكر فيه مذهب السهيلي وأنه يوافق الكوفيين في أنَّ " مِنْ " للغاية في الزمان ، وذلك منصوص عليه في الروض الأنف .

---

(١) ينظر : التحقيق ٢٠٠ ، ٢٣١ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٥٠٠ .

(٢) ينظر : التحقيق ٩٦ ، ٢٠٩ .

(٣) ينظر : التحقيق ٩٦ .

(٤) والمسائل هي ذوات الأرقام (١٥ ، ٢٠ ، ١٩ ، ٨٩ ، ١٤) حسب ورودها في التحقيق ٣٦١ ، ٤٠٦ ، ٤١٨ ، ٤٣٩ ، ٤٥٢ .

(٥) ينظر : التحقيق ٤٠ .

وآخر(١) ذكر فيه انفراده بأن « الـواو » في القسـم ليسـت بـدلاً مـن " البـاء " أخذه من " نتائج الفكر " ، وكذلك أخذ منه منعه إقامة المجرور في " سيرَ بزيـدٍ " وإقامته المصدر المضمر(٢) .

٢٠ – كتب أبي علي الشلوبين (ت ٦٥٤ هـ) :

قد تردد ذكر الشلوبين – هنا – ثمان عشرة مرة ، صرح فيها الأبذي بالأخذ عن كتاب " التوطئة " في خمس مرات(٣) . وأخذ من شرحه الكبير للجزولية دون نصٍّ على ذلك(٤) ، وأورد نقلاً عنه لم أجـده في التوطئـة ، ولا في شـرحه الكبـير للجزولية(٥) .

وقد رَوى عنه من التوطئة أنه من المطلقين المنـع مـن إقامـة المفعـول الثـاني في باب " ظَنَّ " مقـام الفـاعل إذا بُـني للمجـهول ، وفي نفـس المصـدر الـذي ذكـره خلاف ما نسب لـه فـهو يجـيز إقامـة الثـاني إذا عـدم اللبـس ، أو لم يوجـد مـانع يمنعه(٦) .

٢١ – شرح الجُمَل والمُقَرَّب لابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) :

وقد تردَّدَ ذكـر ابـن عصفـور – في الجـزء المحقـق – صراحـةً خمـس مـرات ، صُرِّح فيها بشرح الجمل مرتين(٧) ، والمُقَرَّب مرة واحدة(٨) .

---

(١) ينظر : التحقيق ١٥٤ .

(٢) ينظر : التحقيق ٢٠١ .

(٣) ينظر : التحقيق ١٤٤ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢٤٩ ، ٢٧١ .

(٤) ينظر : التحقيق ٢٤٩ ، ٢٥٧ .

(٥) ينظر : التحقيق ٣٠٤ ، ٤٣٥ .

(٦) ينظر : التحقيق ٢٠٩ ، والتوطئة ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٧) ينظر : التحقيق ٢٠٩ ، ٢٤٩ .

(٨) ينظر : التحقيق ٢٠٩ .

والحق يقال أن الأُبَّذي قد عَوَّل على شرح الجمل لابن عصفور كثيراً ، فتراه يسوق منه صفحات متتالية وبدون تلميح أو تصريح[1] ، قد يعبر عنه بقوله : « قال بعضهم »[2] ويغلب على ظني بأنَّ هذا الشرح ظَلَّ أمام عينيه وهو يؤلف كتابه مما أوقعه في الزلل في بعض الأحيان نتيجة المتابعة التامة له والنقل عنه ، وخير مثال على ذلك قوله[3] : « وأجاز خلف الأحمر من الكوفيين الفصل بينها [أي : رُبَّ] وبين مخفوضها بالقسم ... » وقد خطّأ أبو حيان هذه النسبة ورَدَّها على ابن عصفور[4] .

هذا وقد أفاد من مصادر أخرى ولكن - على حَدٍّ علمي - على نطاق محدود من مثل : النوادر لابن الأعرابي[5] ، والمفصل للزمخشري[6] ، وأفاد من آخرين من غير أن يذكر كتبهم كالكسائي[7] ، والجرمي[8] ، والمازني[9] ، وابن النحاس[10] ، وابن درستويه[11] ، والأعلم الشنتمري[12] ، والحريري[13] ، وابن خروف[14] .

---

(١) ينظر : التحقيق مثلاً : ٢٧ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ١٦٧ ، ١٧٩ ، ٣١٠ وغيرها .
(٢) ينظر : التحقيق ١٣٩ .
(٣) ينظر : التحقيق ٧٥ . وينظر أيضاً أمثلة أخرى : ٥٩ ، ٢٨٦ .
(٤) ينظر : الارتشاف ٤ / ١٧٤٠ ، وشرح الجمل ١ / ٥١٦ .
(٥) ينظر : التحقيق ٢٦٧ .
(٦) ينظر : التحقيق ٢٠٩ .
(٧) ينظر : التحقيق مثلاً : ٢٢٩ ، ٣١٤ .
(٨) ينظر : التحقيق مثلاً : ٢٨٢ ، ٥٠٣ .
(٩) ينظر : التحقيق مثلاً : ٢٧٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ .
(١٠) ينظر : التحقيق مثلاً : ٢١٠ ، ٢٥٥ وهو من كتابه شرح القصائد التسع ١ / ١٨٤ .
(١١) ينظر : التحقيق مثلاً : ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٣٥٨ ، ٤٤٧ .
(١٢) ينظر : التحقيق ٤١٧ وهو من تحصيل عين الذهب ٨٥ .
(١٣) ينظر : التحقيق ٢٧٥ وهو من درة الغواص ١٢٩ .
(١٤) ينظر : التحقيق مثلاً : ٢١ وهذا الموضع متعين فيه أنه من شرحه للكتاب حيث على نصّ على ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧ .

ب – المصادر التي لم يُصَرِّح بها ولا بأسماء أصحابها :

١ – المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح ، لأبي الحجاج ابن يسعون (ت ٥٤٢ هـ تقريباً) :

انحصرت إفادته منه في موضع واحد[١] – حسب ما ظهر لي – فقد نقل عنه قولاً لصاحب العين لم أجده في معجمه ، وقولاً لأبي علي القالي .

٢ – إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري) :

فقد نقل عنه نصوصاً طوالاً[٢] ولم يُشِرِ إلى هذا الكتاب أيَّ إشارة من قريب أو بعيد ، واستفاد منه في تعدد الشواهد الشعرية ، وفي جلاء غامضها ، وبيان شاهدها ، وآراء بعض العلماء حولها .

شواهده :

اهتم الأبَّذي بالاستشهاد في شرحه اهتماماً بالغاً ، واستكثر منه ، وقد تنوّعت مصادر استشهاده وتوزَّعت على الآتي :

١ – القرآن الكريم .   ب – الحديث الشريف والأثر .   جـ – الشعر .

أولاً : القرآن الكريم :

أكثَرَ الأبَّذي من الاستشهاد بالآيات القرآنية مقتدياً في ذلك بسابقيه من النحاة في اتخاذهم القرآن مصدراً أساساً في تقعيد القواعد وترسيتها ، فقد زادت الآيات في هذا الجزء المحقق عن عشر ومائة آية ، تكرر منها تسع آيات ، ولم يكن يكمل الآيات بل يكتفي بموضع الشاهد من الآية فيذكره .

---

(١) ينظر : التحقيق ١٥٢ ، والمصباح ل (٥٦ / أ) .

(٢) بلغت أربعة نصوص ، ينظر : التحقيق ٧٩ ، ١٢٧ ، ٤٧٢ ، ٤٩٦ .

واستشهد بقراءات قرآنية في عشر آيات ، نسب منها خمساً ، وأغفل خمساً .

وكان تناوله للقراءات كالتالي :

١ – أورد خمساً من قراءات القُرَّاء السَّبْعة :

* منها ما ساقها ضمن أدلةٍ للكوفيين : كاستدلالهم بقراءة قوله تعالى(١) : ﴿ **لأقسم بيوم القيامة** ﴾ على جواز حذف نون التوكيد من جواب القسم إن كان مستقبلاً وبقاء اللام في سعة الكلام .

– وذكر قراءة الكسائي في قوله تعالى(٢) : ﴿ **ألا يا اسجدوا لله** ﴾ ضمن ردود الكوفيين على أنَّ المنادى لا يُحْذَفُ إلاَّ إذا ولي حرف النداء فعل أمرٍ ، أو ما جرى مجراه .

– وذكر استدلالهم بقراءة ابن عامر في قوله تعالى(٣) : ﴿ **وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم** ﴾ على جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والمجرور ، وقد وصفها الأبَّذي بأنها ضعيفةٌ في العربية مُتَابعاً في ذلك البصريين ، وكأنه بذلك من زُمْرَةِ النُّحاة العائبين على ابن عامر وقد وقف ضدَّهم ابن خروف(٤) وابن مالك(٥) والسيوطي(٦) .

– وأمّا قراءة ابن كثير ، وابن عامر ، وأبي عمرو ، ونافع لقوله تعالى(٧) : ﴿ **وجاعلُ اللَّيْل سكناً** ﴾ فإنما أوردها على لسان الفارسي غير منسوبةٍ ، على أن

---

(١) سورة القيامة / ١ ، وينظر : التحقيق ١٦٥ .

(٢) سورة النمل / ٢٥ ، وينظر : التحقيق ٤٥٩ .

(٣) سورة الأنعام / ١٣٧ ، وينظر : التحقيق ٢٥٨ .

(٤) ينظر : شرح الجمل له ٢ / ٨٥٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٧٩ ، ٩٨١ .

(٦) ينظر : الاقتراح ٣٧ .

(٧) سورة الأنعام / ٩٦ ، وينظر : التحقيق ٢٣٣ .

" جاعل " بمعنى الماضي ويعضده القراءة الأخرى للآية ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾ والأبّذي يوافق هذا المعنى ،لأن هناك مـن يرى أن « جـاعل » بمعنى الحـال ؛ لأن جَعل الله سبحانه الليلَ سكناً مستمر .

* ومنها قراءةٌ حكم عليها بالشذوذ وهي قراءة نافع لقوله تعالى(١) : ﴿ **مَحْيَايْ** ﴾ بإسكان الياء وبقية السبعة بفتحها ، حيث سكَّنَ ياء المتكلم في الوصل وعلته في ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وعلى هذا فإسكانها في الوصل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

٢ - ذكر قراءة عشرية : ولم ينسبها ، وهي قراءة أبي جعفر المدني ، والأعرج وشيبة لقوله تعالى(٢) : ﴿ **لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون** ﴾ وقد استدل بها الكوفيون على إقامة الجار والمجرور « بما » مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح « قوماً » ، والأبذي يتأوّل هذه القراءة - وفق مذهب البصريين - لِيُجْزى الجزاء يُجْزِي اللهُ به قوماً .

٣ - استشهد بأربع من القراءات الشَّاذَّة :

فالأولى : قراءة حميد بن قيس لقوله تعالى(٣) : ﴿ **جُدُّ ربِّنا** ﴾ بضَمِّ الجيم على أنّ من الإضافة غير المحضة إضافة الصفة للموصوف ، والمعنى : العظيم رَبِّنا . فقد قدمت الصفة على الموصوف ثم أضيفت إليه .

والثانية : قراءة ابن عباس ، والحسن ، ويحيى بن يعمر ، وعاصم الجحدري

---

(١) سورة الأنعام / ١٦٢ ، وينظر : ١٣٢ .

(٢) سورة الجاثية / ١٤ ، وينظر : التحقيق ١٨٥ ، ٢٠٦ .

(٣) سورة الجن / ٣ ، وينظر : التحقيق ١١٥ . وقد ذكرها الشارح السفر الأول ٢ / ٥٣٢ وأحال عليها .

والعُطَارديّ لقوله تعالى[1] : ﴿ **قالوا نعبد إلـهك وإله أبيك** ﴾ فقد وَجَّهـها علـى أن « أب » جُمِع جمع سلامةٍ على « أبين » وحذفت نونه للإضافة .

والثالثة : قراءة عيسى بن عمر وأبي السمال لقوله تعـالى[2] : ﴿ **ولات حـينُ مناصٍ** ﴾ بضم نون « حين » على أنه اسم « لات » وقد حُذِف الخبر وذلـك قليـل فيها . والقراءة من ضمن اقتباسٍ اقتبسه من كلام سيبويه .

والرابعة : وهي قراءة العُطَارديّ لقوله تعالى[3] : ﴿ **فـاتبعوني يَحبَّكُـمُ الله** ﴾ وقد نسبها له ، واستشهد بها على أنّ « حَبَّ » لـه مـاضيين « حَبَـبَ » و« أحَـبَّ » والثاني أكثر من الأول .

وخلاصة القول أنه يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته متواترها وشـاذها ، وإن كان يطعـن في بعـض القـراءات السـبعية – السـالفة الذكـر – متابعـاً بعـض نحـاة البصرة المتقدمين .

ثانياً : الحديث الشريف والأثر :

لم يكن الحديث الشريف عند النحويين كالقرآن الكريم في اتخاذه مصدراً من مصادر الاستشهاد – باتفاقهم جميعاً – بل اختلفوا فيه – كعادتـهم – بـين مؤيـد للاستشهاد به مطلقاً ، ومعارضٍ له ، ومتوسط بينهما فيه[4] .

والأُبَّذي يُعَـدُّ مِمَّـن يستشـهدون بـالحديث ويُؤَيِّـدون الأخـذ بـه في النحـو ؛ وذلك أنه أورد في السفر الأول ستة وعشرين حديثاً من أقـوال الرسـول ﷺ ومـن آثار صحابته .

---

(١) سورة البقرة / ١٣٣ ، وينظر : التحقيق ١٢٧ .

وبلغت شواهد الحديث والأثر في هذا الجزء المحقق ثلاثة عشر حديثاً :

- منها ما أورده للاستدلال به على قضية نحوية مكتفياً بالحديث على إثبات الحكم : مثل قوله ﷺ : « ... فبها ونعمت ... »[١] استشهد به على جواز حذف اسم الممدوح والتمييز في باب « نعم وبئس » لفهم المعنى .

ومثل فعل الرسول ﷺ المروي عن أبي هريرة في كيفية وضوئه : « أنه غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد ، ثم اليسرى كذلك ... »[٢] أورده دليلاً للفقهاء القائلين بوجوب إدخال المرافق في الغسل ؛ لأن « إلى » تفيد معنى « مع » واليد تطلق على الكف والذراع والعضد .

- ومنها ما أورده للاستدلال به على قضية نحوية ، وشفعه بأدلة أخرى معتبرة عند النحاة : كقوله عليه الصلاة والسلام : « ... لهي أسود من القار »[٣] على أنه يجوز أن يبنى فعل التعجب من « افْعَلَّ » ، لأن زوائده لغير معنى ظاهر ، ولأن دوران معناه على ثلاثة أحرف ، وذلك بالقياس على التفضيل - كما في الحديث - فهما مترادفان في المعنى والحكم .

وقد شَدَّ أزر الحديث بدليلين آخرين ، أحدهما : بيت شعري ، والآخر : قول عربي مأثور ، وبأثر لعمر بن الخطاب الآتي ذكره .

وكذلك نقل عن الفارسي استشهاده : « أن رجلاً بايع رسول الله ﷺ فرأى منه مسامحة فقال له : عمرك الله ممن أنت ؟ فقال : امرؤ من قريش »[٤] .

على أن « عمرك الله » ليست قسماً محضاً بل سؤال في أكثر أمرها يصحبها

(١) ينظر : التحقيق ٤٩٠ .

(٢) ينظر : التحقيق ٥١ .

(٣) ينظر : التحقيق ٣٦٤ .

(٤) ينظر : التحقيق ١٦٠ .

تحليف ، فأشبهت القسم ، و لم يكتف بالحديث بل أورد معه بيتاً شعرياً ، ونقله هذا الكلام وعدم اعتراضه عليه يفيد موافقته له .

و لم يكن إيراد الأبذي للأحاديث ، للاستدلال النحوي فقط بل أوردها لأمور أخرى :

– كالاستدلال اللغوي : فقال[١] في شرح : « الصَلِف » وهو المتكَبِّرُ : « أفة الظَّرْف الصَلَف » .

واستدلاله بأن العرب تجعل العَمَّ أباً بقوله عليه السلام[٢] : « رُدُّوا عَلَيَّ أبي » يقصد عمه العباس .

– وكالاستدلال الفقهي : في مسألة فقهية يتعلق حكمها بحكمٍ نحوي ، وفعل الرسول ﷺ كان رافعاً للإشكال كما في حكم مسح الرأس في آية الوضوء[٣] سواء أكانت الباء فيها للتبعيض أم للإلصاق ؟ لأن الرسول عليه الصلاة والسلام توضَّأ ثم قال[٤] : « هذا وضوء لا يقبل الله صلاة إلاَّ به » .

وكذلك فعل حين استشهاده بأقوال الصحابة رضوان الله عليهم ، فهو يحتج بها في القضية النحوية :

فاحتج بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٥] : « ... من ضَيَّعها فهو لما سواها أضيع » على جواز التعجب من الرباعي على غير وزن « أفْعَل » وذلك قليل ، قياساً على التفضيل ، لأن التعجب والتفضيل سِيَّان .

---

(١) ينظر : التحقيق ٣٥٠ .

(٢) ينظر : التحقيق ١٢٧ .

(٣) سورة المائدة / ٦ .

(٤) ينظر : التحقيق ٨٧ .

(٥) ينظر : التحقيق ٣٦٤ .

واحْتَجَّ بقول ابن عمر رضي الله عنه – نقلاً عن الإنصاف[1] – « اذهب بـها تالآن إلى أصحابك » أنَّ العرب تزيد « التاء » على حين ، وأوان ، والآن ، فذلك يدل على أن التاء في « لات » ليست منها بل لما بعدها وهو « الحين » وكل ذلك في معرض الرد على الكوفيين حين ساووا بين لحاق التاء « لات » ولحاقها في « نعمت وبئست » .

واستدل بالأثر – أيضاً – على التفسير اللغوي :

كقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « ما عبدت فصمت »[2] فَسَّرَ « عبدت » بمعنى : أَنِفْتُ .

فبناءً على ذلك يكون الحديث الشريف والأثر مصدرين من مصادر الاستشهاد عند الأُبَّذي ، يَعْتَدُّ به في إثبات القاعدة النحوية ، والمعنى اللغوي سواءً انفرد الاستدلال بهما جاء معهما غيره من الأدلة المعتبرة تعضده .

ثالثاً : الشعر :

وهو المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج ، وعليه تقوم القاعدة وتقوى ، وبه تشتدُّ وتزهى ، ومن يُنْعِم النَّظَر في كتب النحو يَجِد النصيب الأوفى من الشواهد للشعر ، وما ذلك إلاَّ لسبب قد بَيَّنَه عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال[3] : « كان الشعر علم قومٍ لم يكن لهم عِلْمٌ أصح منه » .

وقد استَقَرَّ الرأي على أنَّ الاحتجاج بالشعر في علوم اللغة والنحو والصرف لا يكون إلا من شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فيكون آخر من يحتج بشعره إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة ١٥٠ هـ[4] .

---

(١) ينظر : التحقيق ٤٥٦ ، والإنصاف ١ / ١١٠ .

(٢) ينظر : التحقيق ٤٤٠ ، ولم أقف على رواية النفي هذه ولعله من أوهام النُّسَّاخ .

(٣) ينظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٢ .

(٤) ينظر : الاقتراح للسيوطي ٥٥ ، والخزانة ١ / ٥ .

وللحديث عن هذا المصدر من خلال شواهد الأُبَّذي تفضيل سيكون في نقاط أهمها :

* عدد أبياته ، والمنسوب منها :

بلغ مجموع الشواهد الشعرية في هذا الجزء المحقق اثنين وتسعين ومائتي بيت ، كُرِّرَ منها تسعةٌ وستون بيتاً ، ونَسَبَ منها اثنين وستين بيتاً . وسكت عن الباقي عزوت قدراً منها ، وبقي شيءٌ منها لم أوفَّقْ في عزوه ، وحسبي توفيق الله لي في نسبة بيتين لم يقف البغدادي على قائلهما وقد بالغ في مراجعتهما ، وهما :

قول الراعي النميري :

حلفت لها إنْ تُدلج الليل لا يَزَلْ   أمامك بيت من بيوتيَ سائر[1]

وبيت أبي حيان الفقعسي :

فَإنَّه أهل لأَنْ يُؤَكْرَمَا[2]

* طريقته في إيراد الأبيات :

اتَّبع طريقة سلفه من النحاة في إيراد البيت تاماً[3] أو شطره[4] أو الاكتفاء بموضع الشاهد الذي قد يكون كلمة[5] . وقد يذكر مع الشاهد بيتاً آخر يسبقه[6] أو يلحقه[7] من القصيدة .

---

(١) ينظر : التحقيق ١٦٨ .

(٢) ينظر : التحقيق ١٩٢ :

(٣) ينظر مثلاً الشواهد ذوات الأرقام : ٢٩ ، ١٥٢ ، ٢٢٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٤) ينظر مثلاً الشواهد ذوات الأرقام : ٣ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ١٦٧ ، ٢٠٠ ، ٢١١ .

(٥) ينظر مثلاً الشاهدين : ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٦) ينظر مثلاً الشاهدين : ١٨٢ ، ٢٢٦ .

(٧) ينظر مثلاً الشاهدين : ٤٥ ، ٢٧٤ .

* بشعر مَنْ مِنَ الشعراء استشهد ؟

استشهد بشعر الشعراء الجاهليين ، والمخضرمـين ، والإسـلامين ، والمُحْدَثِـين (المُولَّدين) . ولا حَرَج في الأخذ عـن الفئـات الثـلاث الأُول ؛ لاصْطِـلاح أهـل العربية على ذلك ، وتبقى فئة المولدين والتي أورد منها سبعة أبيات :

أ – منـها بيـتٌ للمتنبي[1] ، ولطـاهر بـن الحسـين المخزومـي[2] ، ولأبـي العتاهية[3] ، وثلاثتها لم يوردها للاستشهاد على حكم نحوي ، بل للمعاني .

ب – ومنها بيتان، أحدهما : استشهد به الأخفش وينسب لبعض المولدين:

فَزَجَجتـــــــها بِمِزَجَّـــــــةٍ زَجَّ – القلوص – أبـي مـزادَه[4]

وثانيهما : لأبي يحيى اللاحقي ، وقيل : لابن المُقَفَّع :

حَـذِرٌ أمـوراً لا تَضِـير وآمِـنٌ مَـا لَيْـس مُنْجِيـه مـن الأَقْـدار[5]

وهو من شواهد سيبويه ، فيكفيه ذلك .

ج – ومنها بيتان أوردهما لا للاستشهاد بهما ، وإنما لبيان اللحن فيهما :

فالأول قول أبي نواس :

كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهبِ[6]

والآخر قول يوسف بن هارون الرَّمادي شاعر الأندلس :

ولا شِبلَ أحمـى مـن غـزالٍ كأنـه من السُّمْرِ والأحراس في حبسِ ضَيْغمِ[7]

(١) ينظر : التحقيق ١٠٩ ، عند الشاهد ٧٦ .

(٢) ينظر : التحقيق ٢٧٥ ، عند الشاهد ١٥١ .

(٣) ينظر : التحقيق ٣٤٩ ، عند الشاهد ١٩٧ .

(٤) ينظر : التحقيق ٢٥٨ ، عند الشاهد ١٤٠ .

(٥) ينظر : التحقيق ٢٨٦ ، عند الشاهد ١٦٤ .

(٦) ينظر : التحقيق ٤٧ ، عند الشاهد ٤١ .

(٧) ينظر : التحقيق ٣٦٨ ، عند الشاهد ٢٠٨ .

وعليه فالأبذي حين إيراده لشعر المولدين فهو لا يستشهد به ، ولا يبني عليه قاعدة نحوية ، وإنما يعرضها لغرض المعاني ، أو التمثيل بها ، أو عرضها على القاعدة ليحكم على البيت بالصحة أو اللحن .

* بِمَ تَمَيَّزَ الأبذي في شواهده الشعرية ؟ وماذا يؤخذ عليه فيها ؟

أ - تميز بكثرة شواهده الشعرية إذا قُورن بشراح الجزولية الآخرين .

ب - تصويبه نسبة بيت وقع في الكتاب لأبي ذؤيب وهو للراعي[1] .

والشارح مسبوق إلى ذلك من السيرافي والأعلم[2] .

جـ - عدم توقفه في الشاهد عند حدود الغرض النحوي بل يشرح البيت ويبين غوامضه ويبين موضع الاستشهاد[3] .

د - إيراده بيتاً بروايتين مختلفتين وإن لم تؤثر على الاستدلال[4] .

هـ - انفراده بذكر أبيات لم أجدها عند غيره أو لم أتعرّف عليها ، ولا على قائليها[5] . فيما أتيح لي مطالعته .

ومما يُؤخَذُ عليه :

أ - الخطأ في نسبة بعضها كما في الشواهد ذوات الأرقام : ٤٨ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

---

(١) ينظر : التحقيق ٢٨٢ ، عند الشاهد ١٦٠ .

(٢) شرح السيرافي ٣ / ٢١٢ ، والنكت ١ / ٢٤٥ .

(٣) ينظر : التحقيق ١٠٤ ، ٤٨٦ ، عند الشاهدين ٢٤ / ٢٨٠ .

(٤) ينظر : السفر الأول ٢ / ٦٤٩ ، والتحقيق ٧٥ ، عند الشاهد ٥٩ .

(٥) ينظر : الشواهد ذوات الأرقام : ١٣ ، ٦٧ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٩٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٧١ .

ب - أخطأ في ذكر اسم المَرْثي في بيت أبي طالب :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدمــوا مــالاً فـــإنك عـــاقر[1]

فقال إنَّه : أمية بن المغيرة ، والصحيح أنّه أبو أمية ، وربما دفعه لذلك أنه ناقل لكلام ابن خروف فيه .

(١) ينظر : التحقيق ٢٩٢ ، عند الشاهد .

الفصل الثاني

مسائل النحو الخلافية وآراء الأبذي

المبحث الأول : مسائل الخلاف بين النحويين من خلال الجزء المُحَقَّق :

كان أبو الحسن الأُبَّذي نَحويّاً ذاكِراً للخلاف في النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم[1] . ولا غرابة في ذلك لمن تصَفَّح شرحه - هذا - للجزولية ، فهو أشبه ما يكون بالموسوعة النحوية من حيث كثرة الآراء ، وحشد الأقوال ، ووفرة الشواهد الشعرية والنثرية ، وتَعَدُّد المسائل الخلافية .

لم يكتف الأُبَّذي - في شرحه هذا - بمسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، بل أورد مسائل أخر ليس الخلاف فيها بينهما ، وعلى هذا فالحديث سيكون على شِقَّين :

أ - المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين .

ب - المسائل الخلافية بين النحويين بعامة .

أ - المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين :

وسأقتصر على ما صَرَّح فيه بأنه خلافٌ بينهما إمَّا بذكرهما أو بذكر أعلامهما :

١ - « حاشا » أهي حرفٌ أم فعلٌ أم ذات وجهين ؟[2] :

فسيبويه يرى أنها حرفُ جرٍّ وما بعدها مخفوضٌ بها .

والفرَّاء يرى أنها فعل وما بعدها إن كان مخفوضاً فهو على تقدير اللام قبله .

والمبرد والزجاج أنها تستعمل حرفاً وفعلاً .

---

(١) بغية الوعاة ٢ / ١٩٩ .

(٢) ينظر : التحقيق ١٥ وما بعدها ، والإنصاف ١ / ٢٧٨ .

٢ – « مِنْ » أتقع لابتداء الغاية في الزَّمَان أم لا ؟[١] :

عند البصريين لا تكون في غير المكان .

وعند الكوفيين تكون لابتداء غاية الزمان وغيره .

ثم ذكر توسط ابن الطراوة بين المذهبين وردَّه ، وذكر ميل السُّهَيلي والرُّنْدي إلى رأي الكوفيين ، وما يُرَدُّ به عليهما .

٣ – « مِنْ » تُزَادُ في الإيجاب أم لا ؟[٢] :

عند البصريين لا تزاد إلاَّ بشرطين : كونها في غير الموجب ، ودخولها على النكرات وعند الكوفيين والأخفش لا يُشترط ذلك .

٤ – « إلى » بمعنى « مع »[٣] :

البصريون : إنَّ « إلى » لانتهاء الغاية ، ولا تخرج إلى معنى « مع » والكوفيون: يرون أنها قد يدخلها معنى « مع » .

٥ – « في » أيدخلها معنى « على »[٤] ؟ :

البصريون لا يثبتون لـ« في » غير معنى الظرفية .

والكوفيون يرون أنها تأتي بمعنى « على » .

٦ – الضمير المجرور بـ« رُبَّ » المُمَيَّز أَيَخْتَلِف باختلاف التمييز أم يلزم صورة واحدة[٥] ؟ :

البصريون يلزمونه صورة واحدة فيكون مفرداً مُذَكَّراً .

---

(١) ينظر : التحقيق ٣٦ ، ١٣٧ ، والإنصاف ١ / ٣٧٠ .

(٢) ينظر : التحقيق ٤٤ ، وشرح الرضي للكافية ٤ / ٢٦٨ .

(٣) ينظر : التحقيق ٥٢ ، والجنى الداني ٣٨٦ ، ٣٨٩ .

(٤) ينظر : التحقيق ٥٣ ، والجنى الداني ٢٥٠ ، ٢٥٢ .

(٥) ينظر : التحقيق ٦١ ، والارتشاف ٤ / ١٧٤٧ .

والكوفيون يُجَوِّزُون مطابقته للتمييز .

٧ - أيُفْصل بين حرف الجر وبين مجروره أم لا[١] ؟ :

البصريون لا يجيزون الفصل بينهما إلا في الشعر .

والكوفيون والأخفش يجيزون ذلك في الاتساع .

٨ - اختلفوا في « لولا » أتجر المضمر (الياء والكاف) بعدها أمْ لا[٢] ؟ :

البصريون يرون أن المضمر « الياء والكاف » في موضع جر بـ« لولا » . والكوفيون والأخفش يرون أنهما بعد « لولا » في موضع رفع .

والمبرد لا يجيز قول « لولاي ولولاك » بل يُؤْتَى بالضمير المنفصل فيُقال : « لولا أنا ولولا أنت » .

٩ - اختلفوا في « فِعْلاء » ما نوع ألفها[٣] ؟ :

البصريون يرون أنَّ ألفها للإلحاق تلحق بنحو « حُمْلاق وسِرْداح » والكوفيون يرون أن ألفها للتأنيث .

١٠ - كيف يُوقَفُ على قولهم : « يا أبتُ ويا أمَّتُ »[٤] ؟ :

البصريون يقفون عليهما بالهاء ، كتاء التأنيث في « خالةٍ وعَمَّةٍ » فيُقال : « يا أبَهْ ويا أمَّهْ » .

والكوفيون يقفون عليهما بالتاء ؛ لأن التاء عوض عن ياء الضمير ، فيقولون : « يا أبَتْ ويا أمَّتْ » .

---

(١) ينظر : التحقيق ٧٥ ، والأصول ١ / ٤٢٢ .

(٢) ينظر : التحقيق ٥ ، ٩٤ ، والإنصاف ٢ / ٦٨٧ وما بعدها .

(٣) ينظر : التحقيق ١٠٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٢٤ .

(٤) ينظر : التحقيق ١٢١ ، والجمل ١٦٥ .

١١ – إذا ارْتَفَع الاسم الواقع بعد « مُنْذُ ومُذْ » فما إعرابه[١] ؟ :

البصريون يعربون : « مذ ومنذ » مبتدأ ، وما بعدهما خبره .

والكوفيون يعربون : « مذ ومنذ » حرف ، وما بعدهما مرفوع بإضمار فِعْلٍ والتقدير : « مُذْ مَرَّ يومان » ونحو ذلك .

١٢ – اختلفوا في حذف النون وبقاء اللام في جواب القسم إذا كان فعلاً مستقبلاً[٢] :

فالبصريون يرون أنَّ بابه الشعر .

والكوفيون يُجَوِّزُونه في السعة .

١٣ – اختلفوا في الفعل المتعدي إلى المفعول بحرف الجر ، أيُقَاس فيه حذف الجار وجعل الفعل يتعدى بنفسه أم لا[٣] ؟ :

فالبصريون لا يجيزون القياس فيه على ما ورد عن العرب ، بل يقتصرون على المسموع .

والكوفيون يتوسعون في ذلك ويقيسون على ما ورد عن العرب ، فيقولون : « انطلقتُ السوق ، وخَرَجْتُ البَرَّ ، وذهبتُ مِصْرَ » وشبهه .

١٤ – اسم الفاعل الخالي من « ال » متى يعمل[٤] ؟ :

عند البصريين ما عدا الأخفش لا يعمل بمعنى المضارع حتى يَعْتَمد فيقع صِفَةً لموصوف ، أو صِلَةً لموصول ، أو خبراً لذي خبر ، أو حالاً ، أو يتقدمه حرف استفهامٍ أو حرف نفي .

---

(١) ينظر : التحقيق ١٣٤ ، ١٣٥ ، والإنصاف ١ / ٣٨٢ .

(٢) ينظر : التحقيق ١٦٥ ، والبسيط ٢ / ٩١٨ .

(٣) ينظر : التحقيق ١٨٢ ، وائتلاف النصرة ١٣٦ .

(٤) ينظر : التحقيق ٢٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٠ .

وعند الكوفيين والأخفش يجوز إعماله غير مُعْتَمِدٍ .

١٥ – اختلفوا في عمل « فَعُول ، وفَعَّال ، ومِفْعَال » من صيغ المبالغة[١] :

فالبصريون يعملونها عمل اسم الفاعل .

والكوفيون لا يعملونها عمله والمنصوب بعدها يكون على تقدير فعل محذوف .

١٦ – اختلفوا في أصل مسألة : « مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ »[٢] :

فالبصريون يرون أن أصلها : « مررت برجلٍ حسنٍ وجهٌ منه » ثم عُرِّف الوجه ، وحذف الضمير .

والكوفيون يقولون إنَّ أصلها : « مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ » ، ثم دخلت الألف واللام ، فحذف الضمير للمعاقبة .

١٧ – اختلفوا في « أَفْعَلَ » في التعجب ، اسمٌ هو أم فعلٌ[٣] ؟ :

فالبصريون والكسائي وهشام من الكوفيين ذهبوا إلى أنَّه فعلٌ ماضٍ . وبعض الكوفيين يرون أنه اسمٌ .

١٨ – اختلفوا في « ما » في التعجب[٤] :

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها نكرة تامَّةٌ بغير صلة ولا صفةٍ .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها استفهامية دخلها معنى التعجب .

---

(١) ينظر : التحقيق ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، والتصريح ٣ / ٢٨١ .

(٢) ينظر : التحقيق ٣١٦ ، والجمل ٩٧ .

(٣) ينظر : التحقيق ٣٥١ ، ٣٥٢ ، والإنصاف ١ / ١٢٦ .

(٤) ينظر : التحقيق ٣٥٧ ، ٣٨٨ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٦٥ .

وأما الأخفش فكان له فيها ثلاثة آراء ، ذكر منها رأيين :

الأول : إنها موصولة وصلتها ما بعدها ، والخبر مستغنىً عنه .

الثاني : أنها – ما – نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والخبر مستغنىً عنه . أما الرأي الثالث فلم يذكره وهو كقول جمهور البصريين .

١٩ – اختلفوا في قياس أخوات « كان » عليها في الزِّيَادةِ بين « ما » وفعل التَّعَجُّبِ(١) :

فالبصريون لا يُزاد عندهم في التعجب إلاَّ « كان » .

أما الكوفيون فإنهم يقيسون على « كان » سائر أخواتها ما لم يتناقض معنى التعجب .

٢٠ – اختلفوا في محل الضمير في صيغة التعجب « أفْعِل بهِ »(٢) :

فجمهور البصريين يرون « به » في محل الفاعل ، و« أفْعِلْ » لفظها لفظ الأمر ومعناها الخبر ، وظهر الفاعل ؛ مراعاةً للمعنى وهو الخبر ، وغُيِّر لفظه مراعاةً للفظ الأمر .

والكوفيون يرون أن « به » في محل المفعول ، والفاعل مضمر ، ولا يظهر لأنه جرى كالمثل .

٢١ – اختلفوا في تقديم معمول خبر « ما » النافية عليها(٣) :

فالبصريون لا يجيزون ذلك التقديم .

والكوفيون أجازوه فقالوا : « طعامَك ما زيدٌ آكلاً » .

---

(١) ينظر : التحقيق ٣٧٢ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧٤ .

(٢) ينظر : التحقيق ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٦ ، والتصريح ٣ / ٣٧٢ .

(٣) ينظر : التحقيق ٤٠٦ ، والإنصاف ١ / ١٧٢ .

٢٢ – ما عامل النصب في الخبر بعد « ما »[١] ؟ :

عند البصريين العامل « ما » فالخبر منصوب بها .

وعند الكوفيين أنَّ « ما » الحجازية لا تعمل في الخبر ، والخبر منصوب بإسقاط حرف الخفض .

٢٣ – أتدخل « الباء » على خبر « ما » الحجازية أم التميمية[٢] ؟ :

البصريون يرون دخول « الباء » على خبر « ما » الحجازية والتميمية على السواء ؛ لتأكيد النفي .

والكوفيون يرون دخول « الباء » على خبر « ما » الحجازية فقط ؛ لتمييزها عن التميمية .

٢٤ – اختلفوا في « إنْ » الواقعة بعد « ما » أنافية مؤكدة أم زائدة[٣] ؟ :

فالبصريون يقولون بزيادة « إنْ » الواقعة بعد « ما » .

والكوفيون يقولون إنَّ « إنْ » إذا وقعت بعد « ما » نحو : « ما إنْ زيدٌ قائمٌ » فإنها بمعنى « ما » مؤكدة للنفي .

٢٥ – « نِعْمَ وبئس » أفعلان هما أم اسمان[٤] ؟ :

فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان .

وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن .

(١) ينظر : التحقيق ٤١٨ ، والإنصاف ١ / ١٦٥ .

(٢) ينظر : التحقيق ٤٢٥ وما بعدها ، وشرح المفصل ٢ / ١١٦ .

(٣) ينظر : التحقيق ٤٣٩ وما بعدها ، والإنصاف ٢ / ٦٣٦ .

(٤) ينظر : التحقيق ٤٥٢ وما بعدها ، والإنصاف ١ / ٩٧ .

ب – المسائل الخلافية بين النحويين بعامة :

ويقتصر الحديث فيها على ما لم ينص فيه الشارح على أنه خلاف بين المدرستين ، وإنما هو خلاف عَامٌّ بين النحاة ، وهذه نماذج منها :

١ – يرى سيبويه أن « الكاف » الجارَّة حرف ولا تخرج عن الحرفيَّة إلى الاسميَّة إلاَّ في الشعر .

والأخفش يقول بخروجها إلى الاسمية في الاختيار(١) .

٢ – اختُلِف في بنية الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله أمرتجلة هي أمْ مُغَيَّرةٌ من فعل الفاعل(٢) ؟ :

فالمُبَرِّد يرى أنها مرتجلة من فعل الفاعل .

وسيبويه يقول إنها مغيرة من فعل الفاعل .

٣ – خالف السهيلي من سبقه من النحاة في منعه إقامة المجرور مقام الفاعل في نحو : « سير بزيدٍ » فيقيم فيها المصدر المضمر لا غير .

وقد سبقه إلى هذا المنع ابن درستويه وتبعهما أبو علي الرُّنْدِي(٣) .

٤ – اختلف في القول بإقامة المفعول الثاني في باب « ظَنَّ » مقام الفاعل إذا بُنِي للمجهول(٤) :

فأجاز ذلك ابن الأنباري ، وابن طلحة ، وابن عصفور .

ومنع ذلك الزمخشري ، والجزولي ، والشلوبين – على حَدِّ زعم الأبذي – وأقاموا المفعول الأول فقط .

---

(١) ينظر : التحقيق ٣١ ، ١٠٦ .

(٢) ينظر : التحقيق ١٨٥ .

(٣) ينظر : التحقيق ٢٠١ ، والتصريح ٢ / ٣١٠ .

(٤) ينظر : التحقيق ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

٥ – خالف الكسائي النحويين في تجويزه إعمال اسم الفاعل الخالي من « ال » إنْ جاء بمعنى الماضي ، وتبعه هشام الضرير وابن مضاء[١] .

والنحويون على خلافه .

٦ – اتفق البصريون أنَّ اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل عمل فعله ؛ وبناءً عليه فإذا كان فعله متعدياً لواحد فلا يعمل أصلاً .

وإن كان مُتَعدِّياً لأكثر من واحد ، فيضيفونه لأحدهما ، وينتصب الآخَر :

واختلفوا في الناصب فعند الفارسي : أنَّه فعل محذوف ، وعند السيرافي : أنَّه اسم الفاعل نفسه[٢] .

٧ – اختلف سيبويه والأخفش والمازني حول موقع الضمير المتصل باسم الفاعل[٣] :

فسيبويه يجعل مكان الضمير اسماً ظاهراً فما جاز في الظاهر حَكَم به على الضمير ، نحو « الضاربك » فالكاف في محل نصب ، لأنك لو وضعت الظاهر لقلت : « الضارب زيداً » لم يكن إلاَّ النَّصب .

والأخفش يذهب إلى أنَّ موضع الضمير نصب أبداً .

والمازني يرى أنه في محل جر أبداً إلاَّ « الضاربُك » فإنه في محل نصب .

٨ – اختلف البصريون في جَعْل « فَعِلٍ وفَعِيلٍ » من صيغ المبالغة[٤] :

فسيبويه يجعلها منها .

---

(١) ينظر : التحقيق ٢٢٣ ، ٢٢٩ ، والجمل ٨٤ ، والتصريح ٣ / ٢٧٢ .
(٢) ينظر : التحقيق ٢٢٢ ، ٢٢٨ .
(٣) ينظر : التحقيق ٢٦٥ وما بعدها .
(٤) ينظر : التحقيق ٢٨١ وما بعدها .

وأبى ذلك الأخفش ، والجرميّ ، والمازني ، والمبرد ، وابن السَّرَّاج .

٩ – اختلفوا في الفصل بين فعل التعجب وبـين معموله بـالظرف أو المجـرور المتعلّق بالفعل[١] :

فأجازه فريق من النحاة ومنـهم الجرمـي والفـراء والأخفـش في أحـد قوليـه ، والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين .

ومنعه فريق آخر منهم المبرد وابن السراج والأخفش في أحد قوليه .

ومثالها : ما أحسن في الدار زيداً .

١٠ – اختلفوا في « لات » في قوله تعالى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٢] :

فالأخفش يرى أنّها مكوَّنةٌ من « لا » النافية « وتاء التـأنيث » كمـا في « رُبَّـتَ وثُمَّتَ » .

وسيبويه: يرى أنها كلمة واحدة مثل « ليس » وتعمل عملها وتختص بالحين.

وقيل : إنَّ أصلها « لا » والتاء تكون متصلة بالحين ، فدخول التاء على الحـين لُغة . وهذا القول منسوبٌ للأموي نقله عنه أبو عبيد في كتابه غريب الحديث[٣].

١١ – اختلفوا في العطف على عاملين[٤] :

فمنعه المبرد ، وابن السراج والسيرافي والفارسي . وأجازه الأخفش .

وأما سيبويه فأكثر النحويين ينسبون إليه المنع ، وابـن درسـتويه ينسـب إليـه تجويزه العطف على عاملين ، ومثال المسألة : « ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قاعدٍ عمروٌ ».

---

(١) ينظر : التحقيق ٣٧٥ ، ٣٨٥ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧١ ، ٢٠٧٢ .

(٢) ينظر : التحقيق ٤٣٠ ، والآية من سورة ص / ٣ .

(٣) ينظر : غريب الحديث ٤ / ٢٥٠ ، والخزانة ٤ / ١٧٦ .

(٤) ينظر : التحقيق ٤٤٧ وما بعدها ، والسفر الأول ٢ / ٦٥٣ .

١٢ – أجاز الأخفش إسناد « نعم وبئس » إلى النكرة المختصة ، وزعم أنها لغة قومٍ .

ومذهب سيبويه أنّه لا يسند لهما إلاَّ اسمٌ ظاهر فيه الألف واللام الجنسية ، أو مضاف إلى ما فيه الألف واللامِ الجنسية ، أو مضمرٌ مفسر باسم منصوب بعده(١) .

١٣ – أجاز المبرد وابن السَّرَّاج والفارسي اجتماع التمييز وفاعل « نعم » الظاهر على التوكيد .

ومنع من ذلك سيبويه والسيرافي(٢) ؛ لعدم الفائدة .

١٤ – إعراب مخصوص « نعم وبئس » إذا تأخر(٣) :

أورد الأبذي فيه مذهب سيبويه على لسان أبي الحسن ابن الباذش وأنه عنده مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه كحالهِ إذا تقدم .

وهناك إعراب آخر : أن يكون خبرَ مبتدأٍ مضمراً .

وآخر يقول : أن يكون مبتدأ والخبر محذوفاً .

١٥ – اختلاف النحويين في « حبذا »(٤) :

أ – أنها مركبة من الفعل « حب » والاسم « ذا » .

ب – أنها غير مركبة ، إنما هي على أصلها من كونها فعلاً ماضياً ، و« ذا » فاعله ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

---

(١) ينظر : التحقيق ٤٧٠ وما بعدها .

(٢) ينظر : التحقيق ٤٩٥ وما بعدها .

(٣) ينظر : التحقيق ٥٠٤ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٥٤ .

(٤) ينظر : التحقيق ٥١٢ وما بعدها ، والتصريح ٣ / ٤٢٩ .

ثم الذين قالوا بالتركيب :

فريق منهم غَلَّـب عليـها الاسميـة : فيكـون عنـده « حبـذا » مبتـدأ ، و« زيـد » خبره ، أو بالعكس .

والفريق الآخر غَلَّب عليها الفعلية : فيكون عنده « حبـذا » فعـل ، و« زيـد » فاعله .

١٦ - إعراب المنصوب بعد « حَبَّذا »[(١)] :

اختلف النحاة في إعرابه :

فقيل : إنه تمييز ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء .

وقيل : إن كان جـامداً فـهو تمـييزٌ ، وإن كـان مُشْـتَقاً فإمَّـا حـال إن قدرتـه بـ« في » ، وإمَّا تمييز إن قَدَّرته بـ« مِنْ » .

هذه بعض النماذج للمسائل الخلافية الـواردة في الجـزء المحقـق لا أدَّعِـي فيـها الاستقصاء والاستيفاء ، وإنما هي أمثلةٌ توضح مـدى ولـع الأُبَّـذي بذكـر خـلاف النحويين ، وتمكنه من إيراد حججهم ، والخوض في توضيح مآربهم .

---

(١) ينظر : التحقيق ٥١٨ وما بعدها .

المبحث الثاني : آراء الأُبَّذِي التي تَبنَّاها وترجيحاته واختياراته :

يَصْعُب في هذا الشرح التمييز بين الآراء التي يوردها الأُبَّذِي حكايةً عن غيره من العلماء ، وبين آرائه التي يقول بها ، وما ذلك لشيءٍ إلاَّ لأنه عمد إلى أقوال النحاة وجَمَعَها في شرحه ، ولا ينص على أصحابها – في أغلب الأحيان – فيبدو الرأي أو القول وكأنه له ، وكذلك لما يَتَّسِم به الأُبَّذي من كثرة اعتراضاته وردوده ، والتي يغلب على ظنِّ الباحث أنّها له ، ولكنَّه حين يقارنها بغيرها من كتب سابقيه يجد بينهما تشابهاً كبيراً في المعنى ، بل ربما يصل التشابه إلى اللفظ أيضاً ، ومما يصعب القطع بنسبة الآراء للأبذي أنّه يورد نصوصاً لعلماء لم تصلنا كتبهم – فيما أعلم – ويمزجها مع كلامه دون الإشارة إلى انتهاء النقل ، وأوضح مثال على ذلك نقولاته عن ابن طلحة ، مِمَّا يجعل الناظر يحتار في أمرها .

ولا يمنع ذلك من القول بأن للأبذي اختياراً وترجيحاً لآراء سابقيه وله منع وتعليل لما لا يرتضيه منها ، والمقام هنا ليس مقام استقصاء واستيفاء ؛ لأجله سأقتصر على نماذج من آرائه ، أسوقها بحسب ترتيبها في الشرح إلاَّ إذا استوجب الأمر جمع المسألة في مكان واحد :

١ – « حاشا » ذات وجهين ، تأتي حرفاً وتأتي فعلاً[١] :

مال الأُبَّذِي إلى رأي المبرد والزجاج والأخفش في أنَّ « حاشا » تستعمل حرفاً وفعلاً ، وسيبويه لم يحفظ فيها النصب وهو قليل .

٢ – « مِنْ » لابتداء الغاية في غير الزَّمان[٢] :

فهو في ذلك متابعٌ للبصريين ، ويَتَأوَّل ما جاء من أدلة الكوفيين على أنها قد تكون في الزمان – يتأوَّله على حذف مضاف .

(١) ينظر : التحقيق ١٥ وما بعدها .

(٢) ينظر : التحقيق ٣٦ وما بعدها .

٣ – « رُبَّ » للتقليل :

أخذ بهذا الرأي ووصفه بأنَّه « مذهب المحققين من النحويين »[١] .

٤ – « باء » التعدية مثل همزة التعدية لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول في الفعل[٢] :

وهو في ذلـك يخالف المبرد والسهيلي فهما يريان أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة .

وقول الأبذي هنا موافق للجمهور .

٥ – الضمير بعد « لولا » في محل جَرٍّ[٣] :

رجّح الأبذي مذهب البصريين في « لولا » وصَوَّبه ، ورَدَّ على ابن الأنباري في ترجيحه لمذهب الكوفيين .

٦ – « عن وعلى » تصيران اسمين إذا دخل عليهما حرف جَرٍّ[٤] :

وهو في ذلك يوافق البصريين ، لأنَّ الفَرَّاء ومن وافقه من الكوفيين يرون بقاءهما على حرفيتهما .

٧ – « الكاف » التشبيهية لا تكون اسماً إلاَّ في الشعر[٥] :

وذلك موافقة لسيبويه ومخالفة للأخفش القائل : إنَّ « الكاف » تخرج عن الحرفية إلى الاسمية في الكلام لا في الضرورة .

(١) ينظر : التحقيق ٥٥ .

(٢) ينظر : التحقيق ٧٨ وما بعدها .

(٣) ينظر : التحقيق ٩٧ ، والإنصاف ٢ / ٦٨٩ .

(٤) ينظر : التحقيق ١٠١ وما بعدها ، والخزانة ١٠ / ١٤٨ .

(٥) ينظر : التحقيق ٣١ ، ١٠٦ وما بعدها .

٨ – المضاف هو عامل الجر في المضاف إليه[١] :

وهو مذهب سيبويه وإن لم يُصَرِّح به ، وقد رَدَّ قول مـن قـال : إنَّ المضـاف إليه مخفوضٌ بلام مُقَدَّرة أو بـ« من » ، وهو قول الزَّجَّاج وابن الحاجب .

٩ – إذا ارتفع ما بعد « مُذ ومنذ » : فهما مبتدأ ، وما بعدهما خبر[٢] :

هذا قول الفارسي وهو مذهب البصريين ، وقد رجَّحه الأبذي وصَحَّحه .

١٠ – لا فرق من حيث المعنى بين جَرِّ « مـذ ومنـذ » لمـا بعدهمـا ، ولا بـين رفعهما لما بعدهما[٣] :

وقد أورد الأبذي رأيه هذا رادّاً به على ابن بابشاذ حين زعم أن « مذ ومنذ » إذا خفضتا قُدِّرا بـ« في » في نحو « ما رأيته مذ يومِ الجمعة » ودَلَّ ذلـك علـى عـدم وقوع الرؤية في جزء من ذلك الزمان . وإذا رفعا نحو « ما رأيته مذ يومُ الجمعـة » جاز وقوع الرؤية في جزء منه .

١١ – يُقَام المفعول به المُصَرَّح مقام الفاعل ولا يقام سواه إذا وُجِد[٤] ، فـإذا عُدِم أقيم :

المفعول به المقيد ، أو الظرف من الزمان المتمكن ، أو من المكان كذلك ، أو المصـدر . وتتسـاوى مراتـب الأربعـة في إقامتـها مقـام الفـاعل ، ولا مزيـة لأحـد

١٢ – المختار : إقامة مفعول « ظَنَّ » الأول مقام الفاعل ، ومنع إقامة المفعول الثاني لها :

وهو بهذا الاختيار يرجح رأي القائلين بمنع إقامة مفعول « ظَنَّ » الثاني ، ولهذا الترجيح أربعة أسباب ذكرها في تعليله لهذا الاختيار(١) .

١٣ – لا تقام الجمل مقام الفاعل(٢) :

وقد رَجَّحَ هذا الرأي ونسبه للفارسي وعَلَّلَ ذلك بأن الجمل لا يتحدث عنها ولا تضمر .

١٤ – لا يُقَام المفعول الثاني في باب « أَعْلَم » وإن عُدِم اللبس(٣) :

وعَلَّل ذلك بأنَّ الأول هو الذي يصلح له من « أعلمت » صفة المُعْلَم خاصَّة وهو المُحَدَّث عنه ، ولأنه مفعولٌ به مُصَرَّحٌ حقيقة ، والثاني والثالث ليسا كذلك إنما هما مبتدأ وخبر في الأصل .

١٥ – « الكون » مصدر « كان » وإن لم ينطق به(٤) :

وبناءً عليه فالأُبَّذي يجيز بناء « كان » الناقصة للمفعول ، وحَذْف اسمها وخبرها ؛ لتلازمهما ، وإقامة مصدر « كان » مقام الفاعل ، موافِقاً في ذلك السيرافي .

١٦ – اسم الفاعل بمعنى الماضي والمجرد من « ال » إذا كان فعله متعدِّياً لأكثر من واحد فإنه يُضاف للأول ، وينتصب الآخر باسم الفاعل نفسه(٥) :

---

(١) ينظر : التحقيق ٢٠٩ .

(٢) ينظر : التحقيق ٢١٠ .

(٣) ينظر : التحقيق ٢١١ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٩ وفيه نَصٌّ على اختيار الأبذي .

(٤) ينظر : التحقيق ٢١٢ ، والسفر الأول من هذا الشرح ٢ / ٩٤٧ وما بعدها .

(٥) ينظر : التحقيق ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٤٧ .

لأن الإضافة إلى الأول قد منعت الإضافة إلى الثاني فَجَرَتْ مجرى الألف واللام ، والأبذي رجَّح هذا القول ونصره وهو للسيرافي .

١٧ – لا يعمل اسم الفاعل بمعنى المضارع حتى يعتمد[(١)] :

وهو رأي البصريين ما عدا الأخفش ، وقد رجَّحه الأبذي .

١٨ – لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض[(٢)] :

وهو في هذا موافق لرأي البصريين .

١٩ – معمول اسم الفاعل إذا كان ضميراً فإنَّه يُعَامل معاملة الاسم الظاهر[(٣)] :

وهو بذا يرجح قول سيبويه على الأخفش والمازني وقد مَرَّ اختلافهم في المبحث السابق .

٢٠ – صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل ، فالمنصوب بعدها يكون بها[(٤)] :

وهو مذهب البصريين ، وخالفهم الكوفيون – وقد تقدم الخلاف – والأبذي يوافق البصريين الرأي ، ويرد على الكوفيين بأن الفعل المحذوف الذي قدَّروه عاملاً في المنصوب بعد صيغ المبالغة بأنه لم يظهر في موضعٍ .

---

(١) ينظر : التحقيق ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٦٠ .

(٢) ينظر : التحقيق ٢٥١ ، ٢٥٣ .

(٣) ينظر : التحقيق ٢٦٥ وما بعدها .

(٤) ينظر : التحقيق ٢٧٨ ، ٢٨٠ .

٢١ - التمييز لا يكون إلاَّ نكرةً[١] :

وهو رأي بصري ، والكوفيون يجوِّزونه مَعْرِفَةً ، والأبذي بصري الرأي .

٢٢ - الأصل في مسألة : « مررت بِرَجُلٍ حَسَنِ الوجهُ » هو « ... حسنٍ وجهٌ منه »[٢] : وهو أصل البصريين في هذه المسألة ، والأبذي يأخذ به ، ويرد أصل الكوفيين المذكور في المبحث السابق .

٢٣ - الصفة المُشَبَّهة إذا خلت من الضمير لم تتبع الموصوف في التثنية وجمع السلامة ، وإفرادها أفضل من تكسيرها[٣] :

نحو : « مررت برجلٍ حَسَنٍ أبوه » و« برجلين حَسَنٍ أبواهما » و« برجال حَسَنٍ آباؤهم » بالإفراد في الصفة المشبهة وهو الأفضل عندي الشلوبين والأبذي .

٢٤ - إن لفظ « أفعل » في التعجب فِعْلٌ[٤] :

وهو في ذلك مُرَجِّحٌ رأي البصريين على الكوفيين القائلين باسميته .

٢٥ - « ما » في التعجب نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة[٥] :

وقد مَرَّ خلاف البصريين فيها والكوفيين ، والأبذي هنا آخِذٌ برأي البصريين وهو رأي سيبويه .

٢٦ - لا يُصَاغ التَّعجُّبُ من « كان »[٦] :

لِئَلاَّ يُؤَدِّي إلى حذف الخبر ، ولا يتصور دخول اللام عليه ، وهذا مناسبٌ لمذهب البصريين ، أمَّا الكوفيون فقد أجازوا صياغة التعجب من « كان » .

---

(١) ينظر : التحقيق ٣١٥ ، والإنصاف ١ / ٣١٥ .

(٢) ينظر : التحقيق ٣١٦ .

(٣) ينظر : التحقيق ٣٤٢ .

(٤) ينظر : التحقيق ٣٥٢ .

(٥) ينظر : التحقيق ٣٥٧ وما بعدها ، ٣٨٩ .

(٦) ينظر : التحقيق ٣٦٩ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧٩ .

٢٧ – جواز الفصل بين فعل التعجب وبين معموله بالظرف أو المجرور[١] :

وهذا الرأي أظهر عند الأُبَّذي من رأي المانعين ؛ لمساندة السماع له والقياس ، فقد حُكِي : « ما أحسن بالرجل أن يصدق » وقول عمرو بن معد يكرب : « لله دَرُّ مجاشع ! ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكثر عند المكرمات إعطاءَها » .

وأما القياس : فقد قِيْسَت المسألة على « ما » الحجازية ، و« إنَّ » وأخواتها ، فالفصل فيهما جائز فكذلك هنا .

٢٨ – المجرور في « أفْعِل به » التعجبية ، في موضع نصب[٢] :

وقد مَرَّ تفصيل الخلاف في المسألة في المبحث السابق ، ويزاد هنا أنَّ الأبذي يُرَجِّح قول ابن كيسان في المسألة ويستحسنه .

٢٩ – جواز تقدم خبر « ما » على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً[٣] :

لأنّه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما .

٣٠ – « ما » الحجازية هي عاملة النصب في الخبر[٤] :

وهو موافق للبصريين ومُرَجِّحٌ لمذهبهم على مذهب الكوفيين حيث قالوا إنّ خبر « ما » منصوب على إسقاط حرف الخفض .

٣١ – « لات » كلمة واحدة مثل « ليس » وتعمل عملها وتختص بالحين[٥] :

وهذا رأي سيبويه ، والأبذي يُصَحِّحُه ويُرَجِّحُه على الآراء الأخرى في « لات » وقد سبق ذكرها في المبحث السابق .

---

(١) ينظر : التحقيق ٣٧٥ ، ٣٨٥ .

(٢) ينظر : التحقيق ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٦ .

(٣) ينظر : التحقيق ٤٠٥ .

(٤) ينظر : التحقيق ٤١٨ وما بعدها ، والإنصاف ١ / ١٦٥ .

(٥) ينظر : التحقيق ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

٣٢ – « نعم وبئس » فعلان ماضيان جامدان[١] :

حكى الأبذي خلاف البصريين والكوفيين فيهما ، وساق أدلتهما وردودهما ، ثم رَجَّح رأي البصريين مَسْبُوقاً في ذلك بابن الشجري في أماليه ، والأنباري في إنصافه .

٣٣ – يجوز إسناد « نعم وبئس » إلى اسم الجنس المجرد من الألف واللام ، وإلى مضافٍ إلى ما ليس فيه الألف واللام[٢] :

وهو قليل ، وقد أجاز ذلك الأخفش والفارسي .

٣٤ – لا يجوز إسناد « نعم وبئس » إلى « مَا ومَنْ » الموصولتين[٣] :

وقد حكى اختلاف النحويين في إعمالهما في « ما ومَنْ » ورَدَّ اتِّكاء المجوِّزين على القياس والسماع حيث قال : « وهذا الذي استدلوا به لا حُجَّة فيه ، بل القياس أن يكون فاعل « نعم وبئس » على حسب ما استقر فيهما بالسماع ما أمكن ، وأمَّا السماع فمؤوَّلٌ ... » .

٣٥ – لا يجوز إسناد « نعم وبئس » إلى « الذي والتي »[٤] :

لأنهما لوصف المعارف ، إلاَّ إذا كان لغير معهود وسُمِعَ ذلك .

(١) ينظر : التحقيق ٤٥٢ حتى ٤٦٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤٢٢ ، والإنصاف ١ / ١٢٦ .

(٢) ينظر : التحقيق ٤٧١ .

(٣) ينظر : التحقيق ٤٧٤ ، ٤٧٥ .

(٤) ينظر : التحقيق ٤٧٩ .

القســم الثاني

التحقيق

- وصف مصورة المخطوط .
- منهج التحقيق .
- الرموز المستحدثة في النص المحقق وما تدل عليه .
- عرض نماذج مصورة من المخطوط .
- النص المحقق .

وصف مصورة المخطوط :

حُقِّق الكتاب اعتماداً على نسخة وحيدة مصورة « ميكروفيلم » في معهد إحياء التراث والبحوث الإسلامية بجامعة أم القرى ورقمها (١٢٠٠ و١٢٠١) عن نسخة كاملة من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب .

وهذه النسخة تقع في سفرين :

السفر الأول : وعدد صفحاته مائتان وتسعون صفحة ، وحققه الدكتور / سعد بن حمدان الغامدي في أطروحته للدكتوراه من العام الجامعي ١٤٠٥ هـ - ١٤٠٦ هـ .

والسفر الثاني : يقع في ثلاثمائة واثنتين وتسعين صفحة ، وفي كل صفحة منها خمسة وثلاثون سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر منها عشرون كلمة .

وخطها مغربي دقيق ، وعنوانات الأبواب والفصول بخط عريض واضح .

ويبدأ السفر الثاني بصفحة العنوان وفيها : « السفر الثاني من شرح الكراسة المنسوب لأبي موسى عيسى [.....] العزيز بن يـلـل البخت الجزولي ، للأبذي رحمهما الله بمنه وكرمه » .

ثم فهرس للأبواب التي احتواها السفر وبعض التمليكات .

وفي الصفحة الثانية أول أبواب السفر الثاني وهو « حروف الخفض » وقد بُدء بقوله : « بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً .

بابٌ : هذا هو باب حروف الخفض وغيرها مما يخفض » .

وآخر أبوابه « باب الجواب ببَلَى ونعم ولا » وقد خُتم بقوله : « وبتمام هذا الباب تَمَّ الشرح ، والحمد لله تعالى ، والصلاة على محمد نبيه المصطفى ورسوله المجتبى ، وعلى آله وأزواجه وأهل بيته ، وصحبه الذين اختارهم وارتضى » .

وهذه النسخة مذكور تاريخ نسخها في آخرها وإن كانت خُلُواً من اسم ناسخها ، وهي مقابلة بأصل صحيح مقابل بأصل المؤلف ، وقد ذكر ذلك ناسخها في ختام السفر الثاني حيث قال : « تَمَّ ولواهب العقل والقوة حمد يحبه وشكر يرتضيه في التاسع لذي حجةِ مختم أربعة عشر وسبعمائة .

بلغت المقابلة على قدر الاستطاعة بأصل صحيح مقابل بأصل المؤلف وكان تمام المقابلة في هذا السفر ليلة الاثنين الثاني عشر لرجب الفرد عام خمسة عشر وسبعمائة ، وعلى يد منتسخه [لا] يد غيره ، والله ولي المعونة والتوفيق برحمته » .

وفي هذه النسخة خروم ، وآثار رطوبة في أوراقها الأُوَل ، وأسقاط في بعض كلماتها .

وقد كان نصيبي منها تسعاً وتسعين صفحة من أول السفر الثاني والمبدوء بـ« حروف الخفض » وحتى نهاية باب « حَبَّذا » .

منهج التحقيق :

لم يكن منهجي بدعاً على الأصول والقواعد التي أرساها أهل صنعة التحقيق ، فيفرد له الصفحات الطوال لبيان طرافته وجدته ، بل مستنير بهداهم وطريقتهم ، وقد جرت العادة أن يوضح الباحث منهجه وخطواته اللتين سار عليهما في بحثه ، ولكنني سأستبيح لنفسي خرق هذه العادة وأجْمِل ما يطال في ذكره وهو منظور في ثنايا النص ومشاهد بين سطور الحواشي ، فأقول : إن المنهج الذي مضى عليه التحقيق يُرْجى له أن يكون وفق قواعد التحقيق التي تعارف عليها شيوخ صنعة التحقيق .

الرموز المستخدمة في النص المحقق وما تدل عليه :

يش = ابن بابشاذ .

خ = ابن خروف . (إلا في موضـع واحـد أراد بـه الأخفـش) . وهـو في ص ١٥٣ .

د = المبرد .

س = سيبويه .

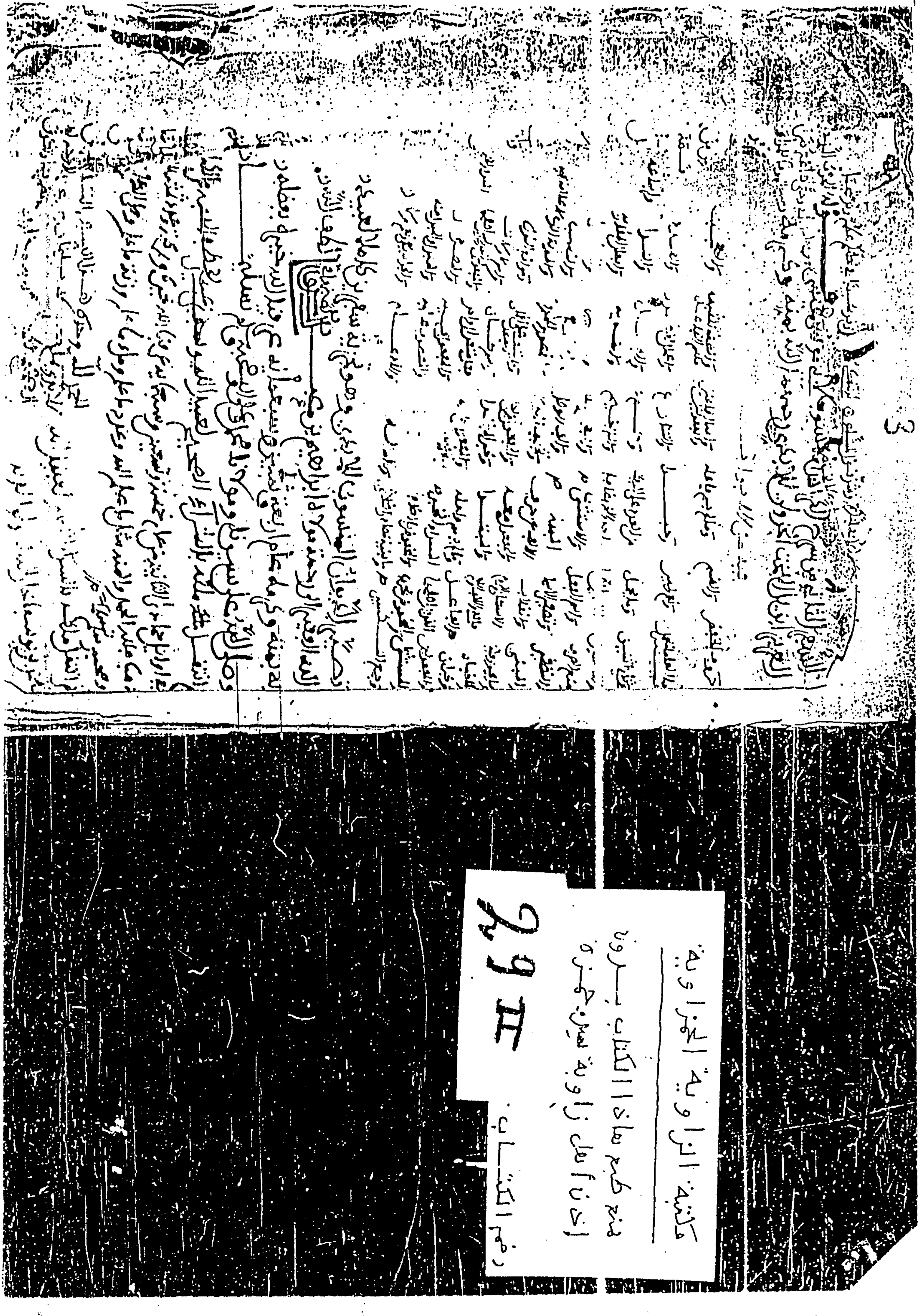
ش = أبو علي الشلوبين .

طر = ابن الطراوة .

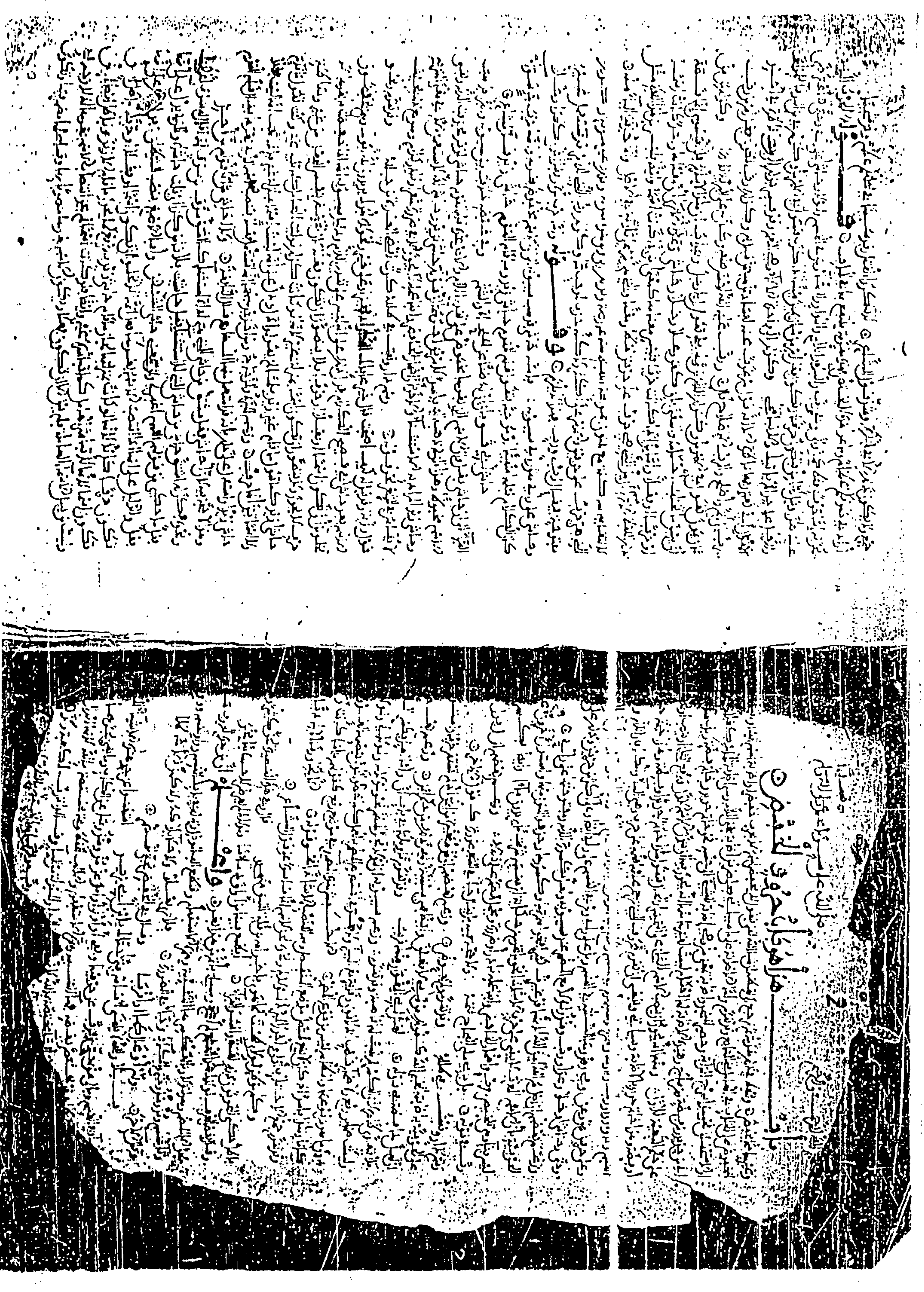
طل = ابن طلحة .

فا = أبو علي الفارسي .

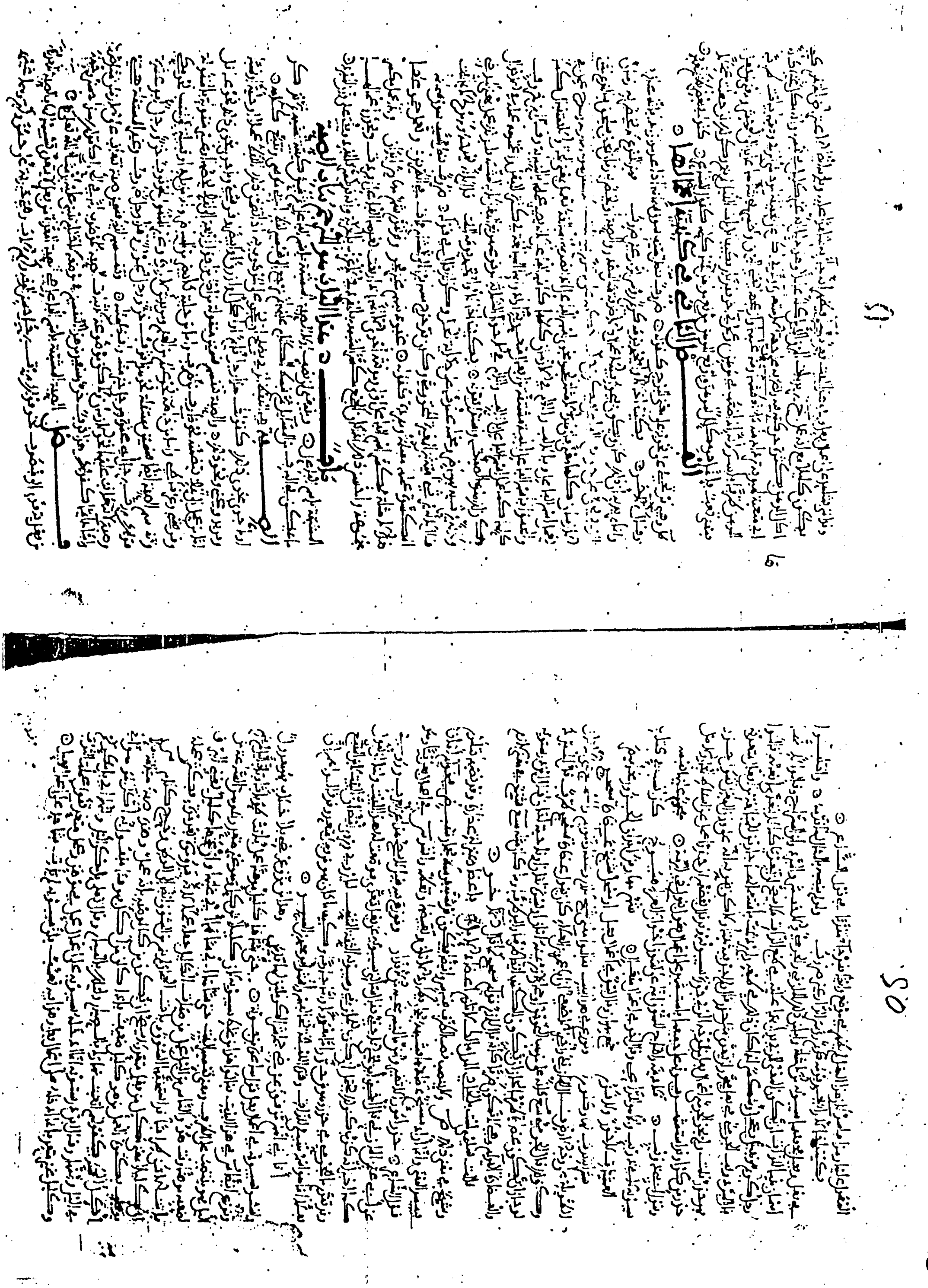
نماذج من المخطوط


مكتبة الزاوية الحمزاوية
يمنع طبع هاذا الكتاب بدون
إذن أهل زاوية سيدي حمزة
رقم الكتاب 29 II

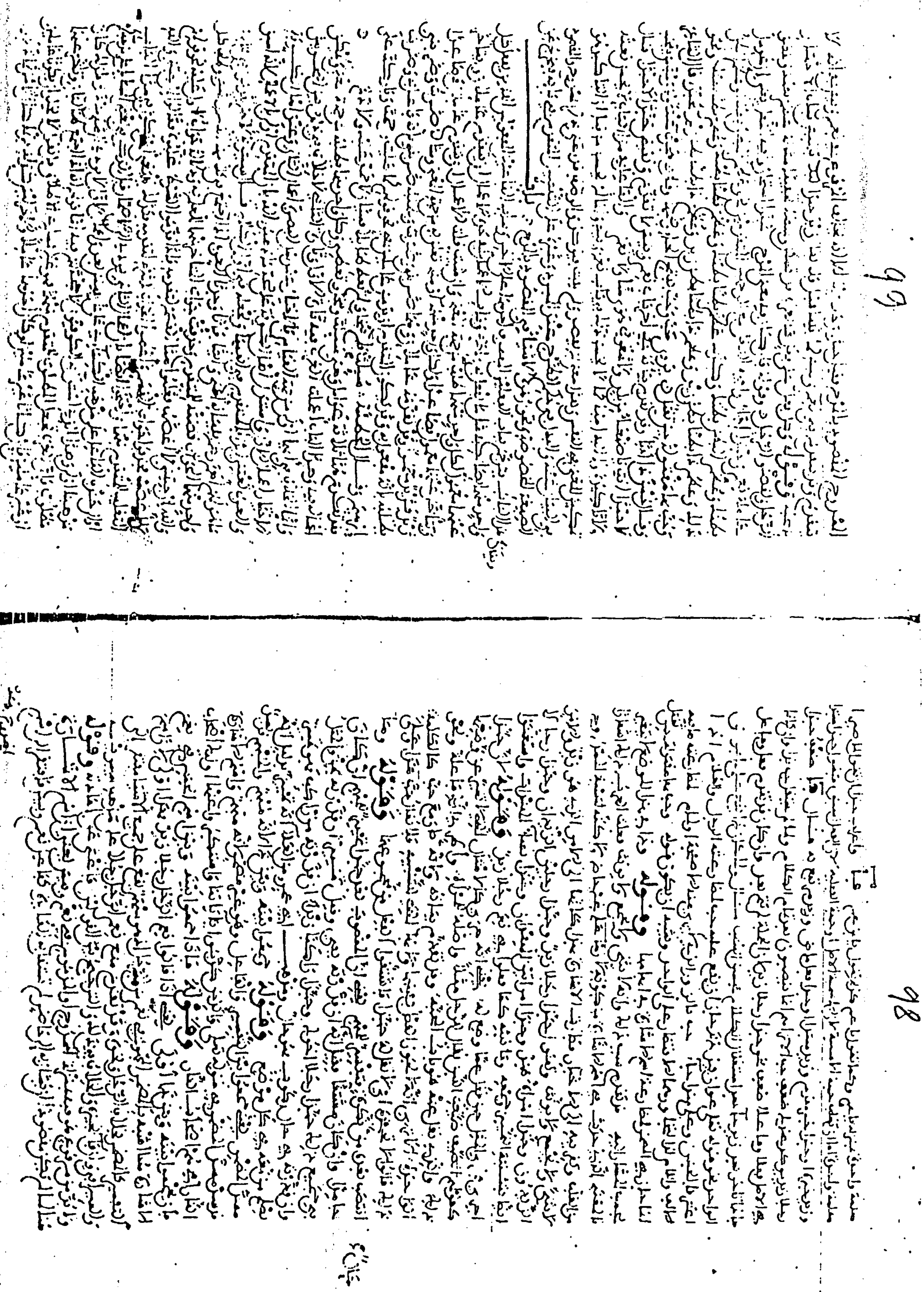
صورة الغلاف



صورة الصفحة الأولى



صورة من وسط الجزء المحقق



صورة من آخر الجزء المحقق

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**